صناعة قصب السكر فى مصر
١٩١٤ – ١٩٥٦

إعداد

د/ زينب عمر محمود حسين

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

جامعة الأزهر

المقدمة:

قصب السكر من المحاصيل التى تأتى فى المرتبة الثانية بعد محصول القطن وهو من المواد الخام الزراعية التى تدخل فى تغذية العديد من الصناعات ،وقد عانت صناعة السكر من الصعوبات التى عانت منها الكثير من الصناعات فى الفترة من عام ١٩١٤ – ١٩٥٦ وذلك لوقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، مما أدى إلى تذبذب فى الرقعة الزراعية لمحصول القصب وبالتالى صناعة السكر .

وقد كان احتكار الرأسمالية الأجنبية لهذه الصناعة متمثلة فى الشركة العامة لتكرير السكر أثر كبير فى عزوف الفلاحين عن زراعة القصب لتعنت الشركة معهم فى سعر القصب ووزنه .

وقد فطنت الحكومات المصرية المتعاقبة لمساوئ احتكار الشركة لزراعة وصناعة وتوريد السكر، لذلك أصدرت العديد من القوانين والتشريعات للحد من تسلط هذه الشركة ، التى عانت فى فترات متتالية من الخسائر والإفلاس ، فلم تجد إلا الحكومة المصرية التى كانت تقيلها من عثرتها المرة تلو الأخرى .

وقد نجحت الغرفة التجارية ووزارة التموين ومصلحة الجمارك فى إصدار التعريفة الجمركية التى أدت إلى نجاح مصر فى توريد شحنات من السكر إلى الخارج ، وخاصة إلى العديد من الدول العربية لقربها من مصر ، وبالرغم من ذلك استوردت الحكومة المصرية بعض شحنات السكر من كوبا وغيرها من الدول الأوروبية ، لمواجهة النقص فى السوق المحلى كما نجحت الحكومة المصرية فى فرض التسعير الجبرى لتنظيم عملية توزيع

السكر على المستهلكين أثناء الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ والأزمات السياسية المتمثلة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد انتهى احتكار اليهود والفرنسيين وبعض الماليين المصريين لهذه الصناعة فى عام ١٩٥٦ بعد تأميم هذه الشركات ، حيث قامت الحكومة بإدماج بعض الشركات والنهوض بصناعة السكر وتشغيل العمالة المصرية فيها .

زراعة قصب السكر :

قصب السكر من المحاصيل الزراعية التى تدخل فى إحدى الصناعات الهامة فى مصر وهى صناعة السكر، وهو من المواد الخام الزراعية المتوفرة بمصر بكميات وفيرة تكفى لتغذية الصناعات المختلفة ، نظراً لطبيعة مصر الزراعية ، ويشغل قصب السكر نحو ٢٠% من مساحة الأراضى الزراعية فى البلاد ، ويضم الوجه البحرى ١,٦% من مساحته ولهذا لا يدخل فى صناعة السكر لاستهلاكه طازجاً .(١)

عرفت مصر زراعة القصب منذ أوائل القرن الثامن الميلادى ، وكان للعرب الفضل الأول فى إدخال هذه الزراعة ، فزرعوه فى الدلتا على مساحات شاسعة من الأراضى ، ويذكر أحد علماء الحملة الفرنسية أن زراعة القصب انقرضت من أراضى الدلتا التى كانت تشغل أجود مساحتها منذ القرن الثامن عشر ، وذكر كلوت بك أن محمد على عندما تولى حكم مصر عام ١٨٠٥ وجه عنايته لتنشيط زراعة القصب وقامت الدائرة السنية بتجربة زراعة أصناف منه أحضرتها من الهند ، ومن هنا بدأ اهتمام مصر بصناعة السكر. (٢)

وعمل الخديوى إسماعيل على التوسع فى زراعة القصب ، لتعويض مصر ما خسرته بسبب نزول أسعار القطن ، ولما كان الوجه القبلى من أصلح الجهات لهذه الزراعة، فقد اهتم إسماعيل بالتوسع فى الرى الدائم لخدمة هذه الزراعة ، فقام بمد الخطوط الحديدية بين المزارع والمصانع ، غير أن زراعة القصب أصابها الاضمحلال فى أواخر عصر إسماعيل نتيجة لارتباك أحوال مصر المالية ، ثم عادت للانتعاش بعد أن احتكرت شركة السكر إنتاج السكر فى مصر. (٣)

وفى عام ١٩٠١ بلغت المساحة المخصصة لزراعة القصب نحو ٨٨٠٠ فدان انخفضت هذه المساحة عام ١٩٠٧ إلى نحو ٣٨٠٠ فدان ، وقد بلغ محصول القصب بين عامى ١٩٠٨ – ١٩٠٩ نحو ٣٥٩٠٠٠ طن ، ثم زاد فى عام ١٩١٠ إلى نحو ٥٠٠,٠٠٠ طن ، لملاءمة الأحوال الجوية لزراعته .

وقد انتعشت زراعة قصب السكر فى فبريقة مطاى (٤) عام ١٩٠٩، فبلغ مقدار ما عصرته نحو ٢٤٧,٠٠٠ طن ، ثم وصلت إلى نحو ١١٠,٠٠٠ طن من القصب (٥) .

ومحصول قصب السكر من أهم المحاصيل الصيفية ، وكان القصب المزروع من فصيلة (P.OJ-١٠٥) وهو النوع الذى استورده المسيو " هنرى بك " من جزيرة جاوه عام ١٩٠٢ ، ويرجع سبب تفضيله لوفرة محصوله ومقاومته للأمراض والآفات الزراعية وقلة احتياجه للمياه ، كما استوردت مصر نوعاً آخر وهو (M١٠٣٠) من جزيرة موريشيوس بالمحيط الهندى (٦) .

وفى عام ١٩١٣ أنشأت وزارة الزراعة جهازاً يختص ببحوث المحاصيل السكرية بصفة عامة ومحصول القصب بصفة خاصة ، وقام هذا الجهاز باستيراد الأصناف الجديدة من جميع محطات القصب فى العالم وتجربتها وإدخال الصالح منها للزراعة ، وتحسين زراعة وري المحصول ومعدلات التسميد ومكافحة الآفات (٧) .

وإبان الحرب العالمية الأولى ، وبعد تعذر استيراد السكر من الخارج ، بدأ الاهتمام الجدى برفع مستوى هذا المحصول وتحسين صفاته،

فبدأت شركة السكر فى تجربة الأصناف الجديدة وإدخالها فى الزراعة لتحل محل الأصناف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت (٨).

وما أن انتهت الحرب حتى بدأت منافسة السكر الجاوى والكوبى للسكر المصرى ، فقامت الحكومة بإصدار القانون رقم ٢٤ لعام ١٩١٨ الذى نص على :

" فرض الرسوم الجمركية المانعة على الوارد من السكر" ثم عقدت الحكومة اتفاقاً مع شركة السكر يكفل حماية المنتج المحلى ، ويحدد المساحة المزروعة قصباً ويقرر السعر الذى تدفعه الشركة للمزارعين (٩) .

واعتادت مصر زراعة القصب البلدى ، ولما رأت أن القصب الأمريكى يعطى كمية من العصير أكثر مما يعطيه القصب البلدى ، قامت بزراعته ، واستمر المزارعون يزرعونه عاماً بعد عام رغم قلة حلاوته ، إلا أنه كلما طالت مدة زراعته اكتسب الحلاوة من أرض مصر ومائها ، فأصبح لا يقل حلاوة عن السكر البلدى (١٠).

وكان زراع القصب فى مصر يزرعون نحو ٧٠ ألف فدان بعد تعاقدهم مع شركة السكر عام ١٩٣١ ، وقد نص العقد على إعطاء المزارع الذى يقدم قصبا نسبة السكر فيه ١٠% مبلغ ٩,٥ جنيه عن كل قنطار ، والذى يقدم قصبا نسبة السكر فيه ٧ أو ٨ % يستقطع من إيراده ما يعادل قيمة الناقص عن الـ ١٠ % من نسبة السكر والذى يقدم قصباً ينتج ١٥% سكر لايعطى له مقابل الزيادة مليماً واحداً (١١).

وهذا ما صرح به "نوس بك الكبير" مدير شركة السكر عام ١٩٣١ بأن من يورد قصباً نسبة السكر به تزيد على الـ ١٠ % يمنح مكافأة

تعادل قيمة تلك الزيادة وكانت عينات من القصب تؤخذ فى المعامل الكيماوية لمعرفة درجة حلاوة القصب فكان المزارعون يحصلون على مبالغ وصلت إلى ١٣ ألف جنيه فى عام واحد ، ولما وجد " نوس بك" أن الشركة تخسر من جراء هذه المكافآت عدل عن ذلك (١٢) .

ونتيجة للمشروعات العديدة التى أقيمت فى مصر، ومنها خزان أسوان ومشروع خزان جبل الأولياء وقناطر محمد على الجديدة ، أن زادت المساحات المزروعة ومع التوسع فى المساحة المزروعة قطناً انخفضت المساحة المخصصة للمحاصيل الأخرى ومنها قصب السكر(١٣) .

وقد خرجت مصر من الحرب العالمية الأولى والثانية وقوة أراضيها الإنتاجية منهكة نتيجة الزراعة المستمرة وقلة الأسمدة وصعوبة تطبيق دورة زراعية ملائمة مما أدى إلى نقص معدلات الإنتاج ، ولم تجد مصر وسيلة لزيادة رقعة المساحة المزروعة إلا بتحويل جميع أراضى الدلتا من رى الحياض إلى الرى الدائم ، كما تم تحويل أراضى الوجه القبلى إلى الرى الدائم أيضا ما عدا ٩٠,٠٠٠ فدان (١٤).

وابتداءاً من عام ١٩٤١ طالبت بريطانيا مصر بتخفيض المساحة المخصصة لزراعة القطن ، وتقرير علاوة لزراعة الحبوب وقصب السكر الذى انخفض إنتاجه فى نهاية الحرب بمقدار ٥٠ % (١٥) .

وكان تحديد المساحة المزروعة قصباً من اختصاص وزارة المالية، حيث كانت تسمح للمزارعين خارج نطاق الشركة بزراعة أراضيهم بالقصب لاستكمال حاجة الشركة ، ويكون التعاقد عن طريق تقديم طلب إلى الشركة برغبتهم فى زراعة أراضيهم بالقصب لحساب الشركة ، و من أمثلة ذلك قيام أهالى مديرية أسوان والمناطق التابعة لها مثل مناطق

(الطوايسة واقليت ودراو والدريسة والرقية) بتقديم هذا الطلب لزراعة القصب (١٦)

وفى عام ١٩٤٦ بلغت المساحة المزروعة قصباً نحو ٩٢,٢١٠ فدانا ، وفى نهاية ١٩٤٨ صارت نحو ٩٣,٢٥٠ فداناً ، وفى الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٥١ حدث هبوطاً فى المساحة المزروعة من قصب السكر ، حيث بلغت نحو ٨٦٠٠ فدان ، وهذا إحصاء يوضح تطور المساحة المزروعة قصب من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٥٤(١٧) .

الفترة	المساحة بالفدان	المحصول بالقنطار	متوسط إنتاج الفدان
١٩٢٨– ١٩٢٩	٥٦٧٥٧	٤٢٣٩٠٧٥٣	٧٤٧ قنطار
١٩٣٢– ١٩٣٣	٧٠٠٥٥	٥٠٢٩٥٥٢٤	٧١٧ قنطار
١٩٣٦– ١٩٣٧	٦٤٢٧٠	٤٧٣٥٤٨٥٣	٧٣٧ قنطار
١٩٤٢– ١٩٤٣	٨٧٩٨٠	٥٥٦٣٧٦٨٣	٦٣٢ قنطار
١٩٤٦– ١٩٤٧	٩٢٢١٠	٥٦٣٢٢٧٥٨	٦١١ قنطار
١٩٤٩– ١٩٥٠	٨٤٧٢٣	٥٦٧٦٤٤١٠	٦٧٠ قنطار
١٩٥٣– ١٩٥٤	١٠٤٠٠٧	٨٢١٢٠٣٢٨	٧٩٠ قنطار
المجموع	٥٥٩,٩٧٥	٣٩٠,٨٨٦,٣٠٩	٤٩٠٤

ويتضح من هذا الإحصاء أن مساحة القصب كانت تمثل نسبة ضئيلة من المساحة الزراعية الكلية فى مصر ، وهذا راجع إلى عدة عوامل:

١- أن القصب يحتاج إلى كميات كبيرة من ماء الرى ، فيحتاج فدان القصب من ٣٠-٦٠ متراً مكعباً من الماء فى اليوم أثناء فترات النمو ، فى حين يتطلب فدان القطن بين ١٥- ٣٠ متراً مكعباً فى اليوم .

٢- يمكث القصب فى الأرض سنة كاملة ، وبذلك يعطل الأرض فترة طويلة ، بينما يمكن استغلالها فى زراعة محصولين أو أكثر فى السنة الواحدة .

٣- يتوقف التوسع فى زراعة القصب على مدى نشاط صناعة السكر المحلية ، لأن القصب من المواد التى لا يمكن تخزينها أو تصديرها إلى جهات بعيدة خوفاً من ضعف العصير السكرى ، كما أن نقل القصب مكلف لأنه كبير الحجم رخيص الثمن .

٤- انخفاض ثمن القصب عن ثمن القطن .

٥- منافسة المحصولات السكرية له كالبنجر .

٦- ضرورة تصريف القصب بمجرد نزعه من الأرض ، لأنه إذا خزن فسرعان ما يفقد مادته السكرية ، بخلاف القطن الذى يمكن تخزينه (١٨) .

ويزرع القصب فى بعض محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، ويستخدم قصب الوجه البحرى فى المص والعصير، أما قصب الوجه القبلى فيستعمل فى صناعة السكر ، وتتركز زراعة القصب فى ثلاث محافظات ، وهى قنا فى مراكز (أبوطشت ارمنت، اسنا، الأقصر، دشنا، نجع حمادى) وفى

محافظة أسوان فى مركزى (ادفو وكوم امبو) ، ومحافظة المنيا فى مراكز (أبوقرقاص، بنى مزار، ديرمواس، مطاى ملوى) .

وتبلغ المساحة المزروعة فى هذه المحافظات ٥٠% تقريباً من إجمالى المساحة العامة للقصب، ويزرع القصب فى الأراضى الصفراء الثقيلة التى تجود زراعتها فيها فهو من المحاصيل المجهدة للأرض (١٩) .

وترجع التغييرات فى المساحة المزروعة قصب إلى التقلب فى سعره والتقلبات التى تتعرض لها رقعة قصب السكر المتعاقد عليها فى الصناعة .

و تبدأ زراعة القصب في منتصف شهر يناير و آخر موعد لزراعته نهاية شهر مارس ، كما يتم كسره ابتداءاً من شهر يناير ويستمر حتى شهر أبريل ، ويمكث فى الأرض مدة تتراوح بين ١٠- ١٢ شهر حسب الصنف ، ولا يزرع القصب فى نفس الأرض مرة ثانية إلا بعد تركها بضعة أشهر وبعد زراعة البرسيم ، لأن القصب محصول منهك للأرض ، حيث يتطلب كميات كبيرة من السماد والمياه لريه فى فترات معينة خلال السنة ، وألا يحدث نقصاً كبيراً فى غلة الفدان ، وبالتالى يؤثر على صناعة السكر (٢٠) .

وتعتبر الأرض المستوية من أفضل الأراضى الزراعية لزراعة قصب السكر لأن استواء الأرض يساعد على سهولة النقل واستخدام الآلات فى عمليات الزراعة ويجب سرعة نقل القصب إلى معامل العصير ، كما أن معاصر القصب ومصانع السكر عادة ما تكون قريبة من مناطق الإنتاج.

ويحتاج القصب إلى أيدى عاملة كثيرة لتقوم بتطهير الأرض من الحشائش والآفات كما تقوم بغرس عقل القصب لزراعة المحصول الجديد وجمعه ونقله ، نظراً لعدم صلاحية الآلات للقيام بهذه المهمة (٢١) .

وتهتم صناعة السكر بالحصول على أصناف القصب وفيرة المحصول التى بها نسبة مرتفعة من السكروز وأليافها قليلة وسليمة وغير مصابة بالآفات ، حتى لا تتأثر ماكينات العصير بالألياف أو الاصابات الحشرية فيقل الناتج من السكر (٢٢).

لذلك تعمل شركات السكر على استنباط أصناف من القصب عالية المحصول، ومن الأصناف التى كانت تستورد من القصب " كوامباتور ٤١٣ " الذى استوردته وزارة الزراعة من جنوب الهند عام ١٩٣٦ ويمتاز بتفوقه فى المحصول وارتفاع نسبة السكر به ١٣% ، ويتأثر هذا الصنف نوعاً ما بالصقيع ، وتعتبر منطقة مصر العليا من أكثر المناطق الملائمة له ، كما أنه متأخر النضج نسبياً ، ويفضل كسره فى النصف الثانى من موسم العصير حتى يتم نضجه (٢٣) .

أما الصنف الثانى المستخدم فى الصناعة فهو الصنف (ناتال كوامباتور ٣١٠) الذى استوردته الوزارة من ناتال بجنوب أفريقيا عام ١٩٤٦ ، وتصل نسبة السكر به إلى نحو ١٥%، ويمتاز بمقاومته للصقيع وتبكيره فى النضج ، بما يسمح بكسره فى النصف الأول من موسم العصير، أما الأصناف التى اندثرت من هذه الصناعة فهى سكر (جاوة ١٠٥، وجاوة ٢٨٧٨٥، وكان لهما دوراً كبيراً فى صناعة السكر (٢٤).

وينمو القصب إلى ارتفاع يتراوح بين ٧ أقدام إلى نحو ١٨ قدماً ، وتتراوح نسبة المادة السكرية التى تتركز فى الساق بين ١٠ –٢٠ % من

وزنه الكلى ، وينتج السكر من عصير عيدان القصب الذى يتم تحويله إلى عسل أسود بالتسخين (٢٥) .

أما التركيز الزراعى للقصب فيوضحه الإحصاء التالى :

الإقليم	المساحة بالفدان ١٩٣٤- ١٩٣٥	المساحة بالفدان ١٩٥٣- ١٩٥٤	نسبتها إلى المساحة الكلية
مصر السفلى	٥٥١٨	٦٠٥٦	%٥,٥
مصر الوسطى	٧٥٣١	٦١٩٠	%٦
مصر العليا	٤٧٦٨٩	٩١٧٦١	%٨٨,٥
الإجمالي	٦٠,٧٣٨	١٠٤,٠٠٧	

ويتضح من هذا الجدول أن معظم مساحة القصب تتركز فى مصر العليا ، لأن مناخها أكثر ملائمة لزراعة هذا المحصول الذى يحتاج إلى حرارة مرتفعة أثناء فترة النمو ، ومن بين محافظات مصر العليا تأتى قنا فى المقدمة إذ تختص بنحو ٦٥% من مساحة القصب (٢٦) .

وتعطى مصر العليا أعلى متوسط للفدان ، ويليها فى ذلك مصر الوسطى ثم الوجه البحرى ، ويرجع ذلك إلى عامل المناخ ولاسيما الحرارة ، ولكن متوسط محصول الفدان من القصب كان أقل مما يجب أن يكون عليه ، ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية :

١- تعرض القصب للإصابة ببعض الأمراض الفطرية ، مما يؤدى إلى ضعف المحصول.

٢- أن أنواع القصب وهى خد الجميل وجميكا وجاوة (١٠٥) كانت تعطى محصولاً وفيراً ، إلا أنها كانت ضعيفة المقاومة للرقاد والصقيع والأمراض والآفات ،وقد توصلت وزارة الزراعة لأصناف ممتازة مثل الصنف (٣٦(،) ١٠١٧) لمصر العليا والصنف (٢٨١) لمصر السفلى .

٣- لم يراع فى زراعة قصب السكر دورة زراعية منتظمة ، فقد يزرع فى نفس قطعة الأرض سنوات متتالية مما يضعف التربة والمحصول (٢٧) .

وتعتبر محافظتى قنا وأسوان من أنسب المناطق للتوسع فى زراعة القصب ففى هاتين المحافظتين أراضى صالحة للتوسع فى زراعته بعد تحويل رى الحياض إلى رى دائم .

ويعتبر قصب السكر من الزروع التى يستلزم إنتاجها قدراً كبيراً من رأس المال لارتفاع تكاليف إنتاجه وتسويقه ، ويقوم بنك التسليف بمنح قروض قصيرة الأجل لمنتجى القصب بضمان حق الامتياز ، وهذه القروض تكون إما نقدية أو عينية مثل تقديم التقاوى والأسمدة(٢٨).

وتمتاز زراعة القصب بأنها تعاقدية أى يوجد بين الفلاح والمصنع عقد ينص بنوده على المساحات التى ستزرع والكميات المحتمل توريدها ووسائل النقل وتكلفته والأسعار التقريبية ومواعيد الكسر والتسليم للمصانع(٢٩).

وقد شكلت وزارة الزراعة مجلساً للسكر للنظر فى الشكاوى المقدمة من التجار والمزارعين ، ومنها شكوى من بعض مزارعى القصب فى" كوم امبو" ، الذين تضرروا من حرمانهم من زراعة القصب عام ١٩٣٣ ، فقرر مجلس السكر منح ترخيص لهؤلاء المزارعين وأعطاهم الحق فى زراعة

أراضيهم ومعاملتهم مثل باقى المزارعين فى الوجه القبلى ، كما شكلت الوزارة لجنة لتحسين وسائل زراعة قصب السكر برئاسة وزير الأشغال ، وقامت اللجنة بدراسة وافية عن حالة القصب فأصدرت نشرة تضمنت عدة إرشادات عن أحدث الطرق لزراعة القصب ومواعيد زراعته ومقدار التقاوى اللازمة لكل فدان ، والتأكد من سلامة القصب من الآفات والسماح لقسم النباتات بوزارة الزراعة باستيراد أنواع جديدة من القصب (٣٠).

وأوصت اللجنة بأن تقوم الشركات التعاونية باستخدام الآلات الميكانيكية فى حرث الأرض ، كما استحضرت اللجنة خبيراً أجنبياً للوقوف على حالة القصب فى الوجه القبلى ، وأوضح الخبير الأمريكى أن حالة القصب المصرى لا بأس بها وأنه سيعمل على تحسين نوع القصب باستيراد أنواع جديدة من الخارج لزراعتها فى مصر ، حتى تصبح نسبة الحلاوة فيه أكثر مما هى عليه ، وحتى تعطى الأرض محصولاً أوفر (٣١).

وقد عانى مزارعى القصب من تعنت شركة السكر معهم وتعسفها ضدهم حيث أنها تجبر الفلاح على أن يسلمها ٥٠٠٠ طن قصب ، لتنتج منه ألف طن سكر ، فإذا نقص هذا المقدار فإنها كانت تحصله من المورد فى اليوم الثانى (٣٢).

كما أن الشركة قد اتفقت مع كبار الملاك فى أرمنت ونجع حمادى على شراء القصب من صغار المزارعين وخصم ٢٠% من وزنه لنظافة عيدانه وأوراقه وفى الوقت نفسه تبيع لهم ماء الرى بـ ٥٠ قرشاً للفدان(٣٣).

أما عن مسألة موازين الشركة فلم تكن موازين دقيقة ، بحيث تكفل لمزارعى القصب حقوقهم ، فموازين ارمنت مثلاً التابعة للشركة كانت تزن

الـ ٢٠٠٠ طن قصب بـ ١٩٨٠ طناً ، وما زنته ٣٠٠٠ طن لا يزن إلا ٢٨٠٠ طن ، وقد اعتذر وزير التجارة "محمود سليمان غنام" بأن هذه المسألة لا تعالج إلا بوجود موازين أتوماتيكية (٣٤).

وقد واصلت الشركة تعنتها ضد صغار مزارعى القصب حيث اتبعت الشركة "نظام العُهد " وهو أن تعهد بنحو ١٠٠ فدان أو ٥٠٠ أو ١٠٠٠ فدان إلى أشخاص لا يملكون النصاب اللازم من الأطيان التى تزرع قصباً ، فيقوم أصحاب العُهد ببيع تعهداتهم لصغار المزارعين بمبالغ فادحة ، كما أن الحكومة كانت تعطى جوالين من السماد عن الفدان الواحد للمزارعين الذين منحوا العُهد ، بينما أعطت للخارجين عن العُهد جوالاً واحداً ، وكان الأولى بها أن تعطى هؤلاء جوالين لأنهم أحق من أصحاب العُهد ، وقد ألغت الشركة هذا النظام وأصبحت تتعاقد مع أصحاب الحيازة الفعلية ، بعد أن يثبت الشخص أنه حائزاً فعلاً للأطيان المنتجة للمقادير المتفق على توريدها للشركة (٣٥).

وهكذا مارست تلك الشركة استغلالها للفلاحين والاقتصاد الوطنى معاً، تحت مظلة الحماية باتفاقها مع كبار الرأسماليين الذين تحالفت معهم للمصالح المالية المشتركة بينهم .

وقد عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة هذا الأمر ، وطالب أعضاء البرلمان بضرورة وضع عقود إيجارية بين الشركة والمزارعين ، حتى تحد من جشع الشركة ،لأن الشركة كانت ترفض أى عود قصب به إعوجاج ، مع أنه فى الغالب كانت أعواد القصب غير مستقيمة ، وكان المزارع إذا تعهد للشركة أن يورد ١٠٠٠ قنطار ، فالواجب عليه أن يزرع مساحة تنتج هذه الكمية ، فإذا أنتجت الأرض ٨٠٠ قنطار فقط كانت توقع عليه

غرامات فادحة ، أما إذا أنتجت الأرض ١٢٠٠ قنطار ، وهو مقدار يفوق المطلوب منه ، فإن الشركة كانت تأخذ الـ ٢٠٠ قنطار الزيادة بنصف الثمن ، كما أن الشركة كانت تخصص أطفالاً لتنقية القصب من العفش والأوساخ العالقة به ، وتزن هذه العفش وتسقطه من الكمية التى وردها المزارع (٣٦).

وهذه الإجراءات التى كانت تقوم بها الشركة ضد مزارعى القصب تقتل فيهم روح النشاط وتجعلهم لا يهتمون بتسميد الأرض التسميد الكافى أو تنظيم الدورة الزراعية ، وكان الأولى بالشركة أن تهتم بدرجة حلاوة القصب .

وبعد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة قصباً نحو ٩٢٠,٠٠٠ ، فدان أنتجت ٧٢٥٦١٠٠٠ قنطاراً من القصب ، وعلى الرغم من تحويل بعض الشركات الأجنبية من زراعة القصب إلى زراعة القطن مثل الشيخ فضل ، إلا أن الحكومة المصرية سيطرت خلال تلك الفترة على زراعة وإنتاج السكر ، وبلغت المساحة المنزرعة قصباً لشركة السكر المسيطر على رأس مالها وإدارتها اليهود والفرنسيين وبعض المصريين نحو ٥٧٥٥ فداناً ، ازدادت عام ١٩٥٦ إلى ٦٩٦٤ فداناً ونتيجة لهذه الزيادة حققت الشركة أرباحاً طائلة، وبعد العدوان الثلاثى على مصر قامت الحكومة بتمصير صناعة السكر(٣٧).

الأسس التى يتم عليها تسليم القصب للمصنع :

يبدأ عادة موسم عصير القصب (٣٨) فى أوائل شهر يناير ويستمر إلى آخر أبريل أى لمدة ١٢٥ يوما تقريباً من كل عام ، ويحدد سعر القصب فى المصنع على أساس كمية السكروز المستخلص منه ، وليس على أساس كمية السكريات الأحادية الأخرى التى تفقد فى المولاس (٣٩).

ومن الملاحظ أن الاستمرار فى رى المحصول وعدم إيقافه قبل كسره بـ ٤٠ يوما يؤدى إلى عدم دخول القصب مرحلة النضج الكامل ، مما ينتج عنه انخفاض فى نسبة السكريات الثنائية ، كما يلاحظ أنه يجب تجنب كسر القصب قبل نضجه للحصول على أكبر كمية من السكر، لأنه كلما تقدم القصب فى النضج ارتفعت نسبة السكروز به (٤٠).

كما يجب أن يراعى عدم تأخر توريد القصب بعد كسره مباشرة إلى المصانع ، خشية أن يفقد جزءاً كبيراً من وزنه نتيجة البخر، وحتى لا تتحول محتوياته من السكروز إلى سكريات أحادية يصعب بلورتها ، فتقل نسبة السكر المستخلصة ، مما يؤدى إلى حدوث خسارة كبيرة لكل من مزارعى القصب ومصانع السكر ، وإذا تأخر عصر القصب لمدة ١٢ ساعة بعد توريده للمصنع يقل الناتج من السكر بمقدار ١٤٨ ألف جوال ، أما إذا تم عصره بعد كسره وتوريده مباشرة يزيد الناتج من السكر بهذا المقدار أى ١٤٨ ألف جوال (٤١).

ويؤثر عدم توريد القصب للمصنع بعد كسره مباشرة على الاقتصاد القومى بصفة عامة ، لأن محصول القصب عندما ينقص وزنه بالبخر ويفقد السكروز تخسر مصر حوالى ٤ مليون طن ، لذلك يلزم سرعة

توريده للمصنع وخاصة فى أواخر موسم العصير حتى لا يتأثر بدرجات الحرارة المرتفعة ، وإذا اضطر المزارع إلى تأخير توريد المحصول يرش القصب بالماء لتقليل تدهوره مع استبعاد القصب الراقد والمصاب بالصقيع لارتفاع نسبة التلف به (٤٢).

ويجب أن يكون القصب نظيفاً خالياً من الشوائب كالجذور والأتربة والبوال الأبيض والأوراق الجافة والخضراء والزعزوعة ، وكذلك أجزاء القصب الميت والتالف بسبب الفئران ، والقصب الجاف الخالى من العصارة.

وتعفى مصانع السكر المتعاقدين الذين يوردون قصب لا تتجاوز نسبة الشوائب به ٢% من أى غرامة تشجيعاً لهم على توريد قصب نظيف ، أما إذا زادت نسبة الشوائب عن ٢% تخصم الشركة جزءاً من السعر المحدد ، ويعرف هذا (بالاستقطاع الطبيعى) حيث أن هذه الشوائب تشمل مواد غريبة لا تدخل فى المادة الخام المتعاقد عليها ، كما أنها تسبب أضراراً بالغة للصناعة ، وللشركة الحق فى رفض القصب إذا تجاوزت نسبة الشوائب به ١٤% (٤٣).

ويحدد سعر القصب على أساس نسبة السكر التى نص عليها فى العقد بين الشركة والمزارعين ، وإذا كان هناك نقص أو زيادة ، تمنح الشركة المزارعين زيادة فى السعر تعادل الزيادة فى هذه النسبة أو تستقطع من السعر نسبة تعادل هذا النقص (٤٤).

وترتبط كمية السكر الممكن استخراجها من القصب بمقدار ما يحتوى عليه من السكروز ، وهو ما يعرف " بالحلاوة " كما ترتبط نسبة السكريات الثنائية الموجودة به منسوبة إلى مجموع المواد الصلبة الذائبة والموجودة

بالعصير وهو ما يعبر عنه " بالنقاوة " لذلك يوجد ارتباط بين كمية إنتاج السكر من القصب وكل من درجتى الحلاوة والنقاوة به (٤٥).

ويتم نقل القصب من المزارع إلى المصانع بثلاث طرق ، إما بواسطة الجمال إلى عربات الشحن بالسكك الحديدية أو إلى شاطئ النيل حيث يتم شحنه بالسفن أو تمتد قضبان السكك الحديدية وتتفرع إلى داخل المناطق الإنتاجية لقصب السكر فيتم نقل القصب مباشرة إلى داخل المناطق الإنتاجية لقصب السكر فيتم نقل القصب مباشرة إلى داخل المصنع ، أو ينقل بسيارات النقل إلى المكان المعد للشحن فى عربات مخصصة لهذا الغرض (٤٦).

وقد وضعت شركة السكر بعض الشروط على موردى القصب منها:-

١- من حيث نسبة الحلاوة فى القصب المورد إليها ، وكانت تعرف عن طريق إجراء تحليل كيميائى لبعض عينات القصب المورد يومياً لمعرفة متوسط درجة الحلاوة ، وتؤخذ العينة من قصب كل مزارع على حده ، ثم تعصر ويشرف على هذه العملية مندوب من الحكومة.

٢- اشترطت الشركة أن يكون القصب ناضجاً نضجاً تاماً ومقشراً ونظيفاً وخالى من الأوراق الملتصقة والجذور والطين والأعشاب ، ثم تؤخذ عينات من القصب وزن كل منها ٣٠ كيلو جرام ، ويجرى تنظيفها ويوزن القصب نظيف والفرق بين وزنه ووزن العينة لمعرفة النسبة بينهما التى تكون أساساً للاستقطاع الذى يحاسب عليه المزارع (٤٧).

وفيما يختص بنقل القصب من مكان زراعته إلى المصنع ، عقدت شركة السكر اتفاقاً مع مصلحة السكة الحديد ، ينص على " أن تقوم

المصلحة بنقل كل المواد والمنتجات الخاصة بالشركة على خطوطها ، على أن تحصل على أجور النقل من الشركة كاملة ، ثم يرد إليها من الأجور بمقدار تختلف قيمته باختلاف مقدار كمية السكر المنقول وأنواعه " كما تكفلت الشركة بنقل القصب من الخطوط الزراعية البعيدة عن السكك الحديدية بشرط أن تكون فى حدود الـ ٥٠ كيلو مترا ، وما زاد على ذلك يتحمله المزارع (٤٨).

وفى ٣ نوفمبر عام ١٩٤٧ تم تجديد الاتفاق بين الشركة والسكك الحديدية على نقل السكر بأجور منخفضة ،نظير تعهد الشركة بنقل جميع إنتاجها وصادراتها بالسكك الحديدية ، وبعد الاتفاق حدثت أزمة بين الشركة والمصلحة ، لأن شركة السكر أرادت نقل كميات من المازوت من مخازنها ببولاق إلى مصانعها بالوجه القبلى ، فاعتذرت المصلحة عن نقل كل الكمية وطلبت من الشركة أن تنقل الباقى بنفسها ، مما أدى إلى نقض الاتفاق بينهم (٤٩).

ولتحديد إيجار الأطيان التى تزرع قصباً معداً للعصير ، صدرالأمر رقم ٤٥٥ الذى نص على " زيادة الإيجار بنسبة لا تتجاوز الثلث من القيمة الإيجارية لتلك الأطيان " ويدخل فى تقدير الأجرة كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً فى عقود السنة الماضية ، كما يدخل فى التقدير كل مبلغ إضافى يكون المؤجر قد أخذه من المستأجر(٥٠).

أما فيما يختص بالزيادة الناشئة عن رفع سعر القنطار الواحد من قصب السكر من ٧١ مليماً إلى ٩٥ مليماً ، ففى حالة الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على تسليم كمية معينة من القصب مقابل الإيجار توازى الكمية المتفق عليها ، وعدم اشتراط المؤجر فى نفقات الزراعة ، فيجوز

للمستأجر أن يسدد الإيجار نقداً على أساس سعر ٧١ مليماً للقنطار الواحد ، وتقسيم الزيادة الناشئة عن رفع سعر القصب بواقع الثلث للمؤجر والثلثان للمستأجر أى ٨مليمات للمؤجر و١٦ مليماً للمستأجر (٥١).

وبذلك يعتبر القصب المحصول الزراعى الأول فى مصر الذى يحقق أكبر عائد من تصنيع الفدان ، وهو بذلك أفضل محصول زراعى للتمويل الصناعى .

زراعة بنجر السكر :

أجرت مصر تجارب على زراعة البنجر منذ ١٩٤٤ فى الوجه القبلى لإطالة قدرة تشغيل مصانع سكر القصب هناك ، مما يرفع من إنتاجيتها ، واتضح من تلك التجارب أن أنسب فترة لزراعة البنجر شهرى أغسطس وينايرلينضج المحصول يناير – يونية ، وذلك لارتفاع درجة الحرارة فى الوجه القبلى ، مما يؤدى إلى نقص شديد فى المحصول ونقص نسبة السكروز به (٥٢).

وقد رأت الحكومة أن إدخال البنجر فى الدورة الزراعية فى الوجه القبلى كان على حساب المحاصيل الشتوية ، لذلك صرفت الحكومة النظر عن زراعته فى الوجه القبلى، واتجهت إلى زراعته فى (ابيس و جناكليس و حوش عيسى وابو المطامير وابو حمص) .

ويزرع البنجر فى التربة السوداء والجيرية والرملية ، ويحتاج فدان البنجر ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ متر مكعب أى ربع مايحتاج إليه القصب ، وتعد عروقه الطرية علفاً جيداً للماشية، وتتراوحإنتاجية فدان البنجر من ١٥ – ١٦ طناً ويمكث البنجر فى الأرض من ستة إلى سبعة أشهر حتى تمام

نضجه ، ويختلف موعد حصاده باختلاف الأصناف المزروعة وميعاد زراعتها والظروف المناخية السائدة فى تلك الفترة (٥٣).

وتنجح زراعة بنجر السكر فى الكثير من أنواع التربة إلا أنه يفضل أن تكون التربة المخصصة لزراعته خصبة وعميقة ، وتعتبر التربة الطينية هى أفضل أنواع الأراضى لزراعته ، كما ثبت نجاح زراعته فى بعض الأراضى الرملية والأراضى الخفيفة .

وتجدر الإشارة إلى أن بنجر السكر يتحمل الملوحة أكثر من غيره من المحاصيل ، وعلى ذلك يمكن زراعته فى الأراضى الحديثة المستصلحة، ويتوقف الإنتاج المحلى من سكر البنجر على كلاً من المساحة الموردة وإنتاجية الفدان منها ،كما يتوقف أيضاً على الطاقة الإنتاجية المتاحة لصنع سكر البنجر . (٥٤).

وكان سكر القصب مسيطراً على الأسواق حتى أوائل القرن التاسع عشر حينما بدأ سكرالبنجر يدخل منافساً له فى الأسواق الدولية ، وفى أثناء الحرب العالمية الأولى اتجهت معظم الدول المنتجة لبنجر السكر إلى زراعة الحبوب ، مما أدى إلى زيادة الطلب على سكر القصب وسيطرته على التجارة الدولية ، وبعد انتهاء الحرب عادت المنافسة من جديد بين النوعين ، مما أدى إلى توقيع اتفاقية دولية لتحديد الكميات التى تنتجها كل دولة والمحافظة على الأسعار (٥٥).

صناعة قصب السكر :

التصنيع هو الحل الوحيد للمعادلة الصعبة التى تهدف إلى إيجاد توازن بين العائد شبه المحدود من الزراعة والأعداد المتزايدة من السكان ، لأن الزيادة فى قطاع الزراعة أفقياً ورأسياً ، ومهما بلغ حجمها لا تتناسب مع النمو السريع فى عدد السكان ، كما أن الصناعة تمتص الأيدى العاملة التى تزيد عن حاجة العمل الزراعى ، وتوفر احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان وتنعش الحالة الاقتصادية فى البلاد وتقلل اعتمادها على الاستيراد من الدول الكبرى (٥٦).

والصناعة هى النشاط البشرى الذى يترتب عليه تغير شكل أو طبيعة المواد الخام بمختلف أنواعها أو بتغيرها جزئياً لتصبح مواد خام لبعض الصناعات ، كما أن الصناعة هى تلك العمليات التى يقوم بها الإنسان مستخدماً نوعاً من الآلات والأجهزة التى تعتمد على الوقود والطاقة لإنتاج مواد جديدة تحقق متطلبات الإنسان بشكل أكبر من المواد الأولية التى استخدمت فى صنعها مثل صناعة السكر من القصب (٥٧).

وصناعة السكر من أهم الصناعات الزراعية فى مصر ، ولكى تتوسع هذه الصناعة كان لابد أن يكون لها فائض من المدخلات الخاصة بها وهى قصب السكر ، ولكن مصر لا تتمتع بفائض هذا المنتج ولا تستطيع أن تستورده ، نظراً لتكاليف نفقات النقل والتخزين ، مما جعل العملية غير اقتصادية ، هذا من ناحية العرض ، أما من ناحية الطلب فقد كان الطلب على مثل هذه الصناعة محدود ، لأن مصر لا تستطيع مجابهة المنافسة فى أسواق التصدير إذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة منتجاتها ونفقات النقل والتخزين (٥٨).

وصناعة السكر لم تكن من الصناعات الحديثة فى مصر ، بل إنها كانت معروفة منذ القدم ، فقد كانت هناك مصانع للسكر منذ عهد محمد على ،حيث أنشأ فى عام ١٨١٨ مصنعاً للسكر فى الريرمون بالمنيا على غرار مصانع أوروبا ثم أسس مصنعين للسكرأحدهما فى (ساقية موسى) والآخر فى (الروضة) وكان إنتاج مصنع الريرمون عام ١٨٣٣ نحو ١٢٩٩٥ قنطار من السكر الخام ، وكان ديوان المبيعات يجني أرباحاً طائلة من بيع السكر ، إذ كان يشترى القنطار بسعر ٦٠ قرشاً ويبيعه بضعف الثمن ، وكان السكر يرسل إلى مرسيليا لتكريره ، ومنذ عام ١٨٣٠ أصبح التكرير يتم فى مصنع " الريرمون " وفى عصر إسماعيل تم بناء ١٧ معملاً للسكر موزعة كالآتى : معمل فى بنى سويف و٩ فى مديرية المنيا وواحداً فى أسيوط و٣ بمديرية قنا و٣ بمديرية الفيوم (٥٩).

ولاقت صناعة السكر فى عصر إسماعيل صعوبات كثيرة نتيجة لانخفاض الإنتاج وارتفاع التكلفة ، فانصرف المزارع عن زراعة السكر واستبداله بالقطن ، ثم انتعشت هذه الصناعة فى أواخر القرن التاسع عشر ، نتيجة لعمل بعض التطوير فى أسلوب الإدارة فى المصانع القائمة، فانعكس ذلك على زيادة الإنتاج ونقص التكلفة ، وحققت هذه الصناعة بعض الأرباح ، مما شجع على اجتذاب رؤوس أموال جديدة إليها (٦٠).

ولم يكن فى مصر معامل لتكرير السكر (٦١) حتى عام ١٨٨١ فكانت فبريقات الدائرة السنية تعصر القصب وتبلوره وترسل السكر غير المكرر إلى مرسيليا ليكرر فيها أو يستعمله الأهالى سكراً بلا تكرير ، وفى نفس العام أنشأت شركة باسم شركة تكرير السكر فى الحوامدية .

وفى عام ١٨٩١قام بعض المصريين بإنشاء مصنعاً لتكرير السكر، وفى عام ١٨٩٢قرروا صناعة السكر الخام وأسسوا شركة " السكر والتكرير المصرية " وفى عام١٨٩٣تكونت شركة أخرى باسم " الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى " نتيجة لإدماج مصانع الدايرة السنية ، وأنشأت هذه الشركة مصنع السكر بالشيخ فضل " بمديرية المنيا، على أنقاض المصنع القديم الذى كان مملوكاً للدايرة السنية،وفى عام ١٨٩٥أنشأت الشركة مصنعاً آخر فى نجع حمادى وفى عام ١٨٩٧اتحدت شركة السكر والتكرير المصرية مع الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى ، وصارت شركة واحدة تحت اسم "الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى " وبذلك تركزت صناعة السكر وتكريره فى مؤسسة واحدة ذات كفاءة إنتاجية عالية ، ويشير تقرير لجنة الصناعة والتجارة ، إلى أن بعض الماليين المصريين هم أصحاب هذه الشركات وأن الشركتين اللتين اتحدتا كانتا برأس مال فرنسى (٦٢).

ولما تقرر بيع أملاك الدائرة السنية ، أرادت الشركة أن تقتنى فبريقات دائرة السكك الحديدية التى تنقل قصب السكر إلى تلك الفبريقات ولكنها تعثرت فى ذلك .

وفى عام ١٨٩٨أنشأت عدة مصانع لصناعة السكر منها مصنع فى " برديس " بمديرية " جرجا " أنشأه الخواجة " بطرس وإخوانه " كما أنشأ " سلطان " باشا مصنع فى ديرمواس بالقرب من المنيا ، وأسس الخواجة " ويصا بقطر " مصنع ببنى رافع بمنفلوط بمديرية أسيوط لصناعة السكر، ومن الملاحظ أن تلك المصانع لم تلق رواجاً كبيراً وأغلقت بعد فترة قصيرة ما عدا الشركة العامة للسكر (٦٣).

وفى عام ١٩٠٢ أسس " سنديك مالى " أى وكيل الدائنين مصنعاً سماه "كوربوراشن سكر الدائرة " ليمكن الشركة من شراء فبريقات دائرة السكك الحديدية، وقدم إليها المال بشروط منها: أن يدفع للدائرة نحو ٩٠٠,٠٠٠ جنيه قيمة فبريقاتها وسككها الحديدية ، ويقرض الشركة نحو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه للإصلاح والترميم و ٣١٥,٠٠٠جنيه أخرى للتشغيل وتتكفل الشركة أن تدفع نحو ١٠٠,٠٠٠جنيه سنوياً لمدة ٢٥ عاماً (٦٤).

وفى عام ١٩٠٣ اشترت " الشركة العامة لمصانع السكر " المصانع التسعة المتبقية للدائرة السنية ، وكان على الشركة الجديدة أن تقوم بسداد الديون التى كانت بضمان هذه المصانع ، والتى بلغ قسطها النصف سنوى نحو ٥٦,٠٠٠ جنيه (٦٥) .

وفى عام ١٩٠٥ تعرضت صناعة السكر لهزة عنيفة كادت تعصف بها نتيجة للمضاربات التى أقبل عليها المشرفون على شئونها ، مما أدى إلى إفلاس المسيو هنرى رئيس شركة السكر وبالفعل تم تصفية الشركة ، وفى عام ١٩٠٦ ، قامت الحكومة المصرية بتقديم المساعدة للشركة فى أزمتها ، فقامت بشراء السكك الحديدية التابعة لها بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، وتكوين مجلس إدارة جديد وقامت بعقد اتفاق بين الشركة ودائنيها نص على تخفيض رأس المال إلى ١٠,٨٣٣,٤٠٠ فرنك ، كما أصدرت الشركة ٣٩,٤٣٩ سهماُ بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ فرنك ، وأصدرت ١٠٩,٠٠٠ سند قيمة كل منها ٤٠٠ فرنك بفائدة متغيرة وقابلة للاستهلاك بسعر ٥٠٠ فرنك ، كما تم عمل بعض التطوير بالشركة مثل تخفيض الطاقة القصوى للمصانع عن طريق إغلاق ستة من المصانع الأصلية (٦٦)

.

وإبان الحرب العالمية الأولى تعذر استيراد السكر ، فشهدت صناعة السكر فترة من الرخاء ، حيث بدأ الاهتمام الجدى برفع مستوى محصول السكر وتحسين صفاته ، وبدأت شركة السكر فى استيراد بعض الأصناف من الخارج لتجربتها وإدخالها فى الزراعة لتحل محل الأصناف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، ومنذ عام ١٩٢٤ – ١٩٢٨ استطاعت مصر الاعتماد على السكر المكرر المصرى وقل الاعتماد على السكر المستورد وبلغ حجم ما استوردته مصر من السكر المكرر حوالى ٥٠ ألف طن والسكر الخام عشرة ألاف طن لتكريره داخل مصر ، وفى عام ١٩٣٦ استوردت مصر من السكر المكرر نحو ٦٢٤ طن ومن السكر الخام نحو ٣٧ الف طن ،وقد زاد إنتاج معمل التكرير بالحوامدية من السكر المكرر عام ١٩٣٧ نحو ١٤٨,١٩٤ طن زاد إلى نحو ١٦٦,٢٩٤ طن عام ١٩٣٨ (٦٧) .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية نشطت شركة السكر فى زيادة إنتاجها ، ففى عام ١٩٤٢ قامت الشركة بعصر نحو ١,٦٢٣,١٥٩ طناً زادت إلى نحو ١,٧٧٥,٢٤٥ طناً عام ١٩٤٣ ، وزاد مقدار الإنتاج من ١٥٨,٩٢٤ إلى ١٨٩,٩٢٥ طناً ، كما زاد مقدار ما قدمته الشركة من سكر إلى الأسواق المحلية من ١٣٩,٩٩٠ طناً إلى ١٤٨,٣٥٩ طناً على التوالى (٦٨) .

وفى عام ١٩٤٤ عملت الشركة على زيادة إنتاجها مما استلزم قيامها بعدة تجديدات ، وكان على الحكومة أن تدفع ما يوازى أربعة ملايين من الجنيهات ولكن الحكومة لم تدفع إلا ثلاثة ونصف مليون جنيه فقط ، وذلك لأن رأس مال الشركة لم يزد عن ١٣٤,١٠٠ جنيه مصرى .

وفى نفس العام حصلت شركة عموم مصانع السكر على اتفاق يتم بمقتضاه التنازل عن جميع الكميات الزائدة عن حاجة البلاد بعد قيام الشركة بتمويلها بالسكر اللازم ، وبذلك تمكنت الشركة من استيراد المهمات اللازمة لمصانعها والحصول على السماد الضرورى لزراعة القصب لتنمية وزيادة الأراضى المزروعة منه (٦٩).

وتمر صناعة السكر بعدة مراحل هى العصير والتنقية والتبخير والبلورة وتستوعب هذه الصناعة عمالة كثيرة سواء كانت موسمية أو دائمة تقوم بكسر القصب وتنظيفه وشحنه بالعربات واستقباله فى المصانع(٧٠).

وكانت تكاليف صناعة السكر المكرر تكاليف ثابتة مثل تكاليف الأرض والمبانى والآلات ، وتكاليف متغيرة تشمل ثمن القصب ونقله والمواد والجوالات والمصروفات العمومية ، بالإضافة إلى نوع آخر من التكاليف المتغيرة وهى رسم الإنتاج لوزارة الخزانة (مصلحة الجمارك) وكذلك الإتاوة التى كانت تدفع لوزارة التموين عن كمية السكر الحر المباعة ، حيث كانت الوزارة توزع السكر بالبطاقات عن طريق مكاتبها وتبيعه لتجار الجملة والتجزئة ، أما السكر الحر سواء المنتج محلياً أو المستورد فإن بنك التسليف كان يقوم بشراء كميات السكر التى حددتها وزارة التموين لبيعها فى السوق ، ويسدد ثمنها بمجرد استلامه الكميات المطلوبة وذلك بناء على قرار لجنة التموين العليا عام ١٩٥٣ أى أن بنك التسليف فور شراؤه كميات السكر الحر ، فإنه يبدأ فى بيعه لمصانع الصناعات الغذائية والأدوية وتجار الجملة .

وكانت الإتاوة التى يدفعها بنك التسليف لوزارة التموين عن كل طن سكر حر متفاوتة بحسب نوع السكر فهى نحو ٥٥,٤٠٩ جنيهاً للسكر الناعم الحر، فى حين بلغت الإتاوة عام ١٩٥٣ حوالى ٣٩,٤٠٩ جنيهاً ، أما السكر الماكينة الحر ، فقد تدرجت إتاوته من ٢٥ جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٤١ جنيه عام ١٩٥٦ (٧١).

وتعتبر صناعة السكر من الصناعات الاحتكارية حيث كانت شركة السكر والتقطير المصرية تمارس هذا النوع من الاحتكار فى مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٦ وقد تأصل احتكار الشركة فى منطقة زراعة القصب ، لأن صغر مساحته ما كان يسمح لأى شركة أخرى بالدخول معها فى مجال صناعة السكر ، وبمرور الوقت زادت أحجام المصانع لتقدم وسائل النقل، وبالتالى اتساع نطاق نفوذ كل مصنع يحصل منها على القصب ، وأنتج كل مصنع من المصانع الأربعة ٦٠ الف طن سكر ، وبعد تأميم شركة السكر بالكامل اتجهت الحكومة إلى مضاعفة حجم مصانعها وإضافة خطوط إنتاج جديدة وكثيفة العمالة للقضاء على البطالة (٧٢).

فى عام ١٩٥٦ وبعد إنشاء وزارة الصناعة ، قامت الحكومة بتقسيم الصناعات الغذائية إلى أربعة مجموعات منها صناعات غذائية أساسية وصناعات لازمة لإنتاج مواد يجرى استيراد كميات كبيرة منها وصناعات يمكن إقامتها لتصدير منتجاتها وصناعات تعتمد على استغلال المنتجات الثانوية ، وقد قام هذا التقسيم على عدة مبادئ منها الاهتمام بالصناعات الغذائية التى تدخل منتجاتها فى عمليات صناعية أخرى مثل صناعة السكر (٧٣).

وقد تعرضت بعض مصانع السكر للإغلاق ، نتيجة لعدة انتقادات وجهت إليها منها أن مصنع ارمنت كان يؤدى إلى تلوث الجو من خلال قذف مداخن معامله دخاناً محملاً بالرماد والأتربة فى موسم عصير القصب، كما أن مياه هذه المعامل كانت تتدفق فى نهر النيل محملة بالكبريت وماء الجير والمواد الكيماوية الأخرى التى تلوث ماء النهر، لذلك قامت الشركة بإجراء بعض التغييرات فى الأفران وإيجاد حجرات ترسيب فى طرق جميع المداخن ، أما المياه المتخلفة من الصناعة فإن الشركة عملت على تخليصها من معظم الزيوت قبل صرفها فى النيل بحيث لا تسبب أضراراً له(٧٤).

ومن الاتهامات التى وجهت للشركة ايضاً ، أنها تنتفع بطراد النيل بأرمنت فتزرع جزءاً منه وتضع على الجزء الآخر الآلات الميكانيكية وتغلقه بعربات مشحونة بالقصب يصعب معها المرور ، لذلك ألزمت الحكومة الشركة بتطبيق القانون الذى يقضى بتعريض الجسر وتكسيته صيانة له من تأثير المياه ، بالإضافة لغرس الأشجار على جانبى الطريق المعد للمرور بعرض ستة أمتار وإحاطته بالزهورعلى هيئة متنزهات (٧٥).

أما مصنع الشيخ فضل الذي أنشئ عام ١٨٩٢ فقد تسبب قدم آلاته فى إغلاقه مما أدى إلى زيادة تكاليف إنتاج السكر ، كما أن المصنع كان يعانى من نقص المادة الخام وهى القصب ، لإحجام المزارعين فى تلك المنطقة عن زراعة القصب لتناقص نسبة الحلاوة به ، مما أدى لتناقص المساحة المزروعة ، وبعد أن أغلق مصنع " الشيخ فضل " لمدة شهر ونصف تم تغيير نشاطه وتحول إلى صنع الورق من مخلفات القصب ، وقد تم الاتفاق بين وزارة الشئون الاجتماعية والشركة على

الاحتفاظ بالعمال أو توزيعهم على المصانع الأخرى ومن يترك الخدمة منهم يحصل على مكافأة إضافية توازى ٥٠ % من مكافأة نهاية الخدمة التى تمنحها الشركة(٧٦).

والخلاصة أن صناعة السكر فى مصر مرت بأربع مراحل :النمو ، الاندماج التوقف ، التصفية ، ففى مرحلة النمو نشأت مصانع كثيرة ولكنها صغيرة الحجم حتى أصبحت فى نهاية عصر إسماعيل نحو ٦٤ مصنعاً وبلغت تكلفتها ما يزيد على ٦ مليون جنيه ، ووصل إنتاجها إلى ١,٥ مليون قنطار أى ٦٦,٦٦٦ طن سكر بمتوسط ١٠٤١ طن سنوياً ، ويرجع صغر حجم مصانع السكر فى ذلك الوقت إلى ضعف السوق الداخلى وقلة المواد الخام لصغر مساحة القصب وصعوبة نقله وبطئه لاعتماده على الإبل والعربات التى تجرها الحيوانات (٧٧).

و المرحلة الثانية هى الاندماج و كانت خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، حيث تكونت أربع شركات لإنتاج السكر و هي " الدائرة السنية " وعدة مصانع لأفراد ، وشركة السكر والأراضى المصرية المساهمة والشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلى وشركة السكر والتكرير المصرية ومقرها الحوامدية ، وكانت لكل منها مصانعها الخاصة بها ، وحتمت الأوضاع على تلك الشركات الاندماج مع بعضها لتحقق أرباحاً وتصمد أمام المنافسة الأجنبية ، وكان اندماج شركات السكر فى مصر مؤشراً على الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية فى تاريخ هذه الصناعة ، وهو ما أدى إلى زيادة حجم المصانع وإغلاق المصانع التى وجدت صعوبات فى الاستمرار فى العمل(٧٨).

اما المرحلة الثالثة فهى الغلق ثم إعادة الفتح ، فخرجت المصانع الصغيرة من العمل، لعدم قدرتها على المحافظة على نصيبها فى السوق ولم تعد تحقق أرباحاً، وأحيانا كان السبب فى توقفها راجعاً لاندماجها مع غيرها ، فالمصانع الصغيرة أقل قدرة على البقاء ، كما أن هجرة مصانع السكر من مصر الوسطى إلى مصر العليا كان سبباً فى غلقها ، ولم تبق إلا شركة واحدة فى مجال العمل فزادت حجم مصانعها ، وأنتج كل مصنع من الخمسة التى بقيت نحو ٢٠ الف طن سكر .

و المرحلة الرابعة هى مرحلة الاحتكار ، وخروج كل شركات السكر من العمل وغلق مصانعها عدا شركة واحدة ، أصبحت محتكرة لصناعة السكر وبدأت هذه المرحلة عام ١٩٣١ بشركة واحدة لها عدة مصانع بعد توقيعها لاتفاق الاحتكار مع الحكومة ، وبلغ متوسط إنتاج كل مصنع ٢٥ الف طن سكر (٧٩).

الاستثمارات الأجنبية فى صناعة السكر :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى نتائج الامتيازات الأجنبية فى مصر وتقضى بأن يعامل أصحابها معاملة خاصة ، من حيث عدم الخضوع للقضاء المحلى وإعفاءهم من الضرائب وحرية التجارة وغيرها، ونتيجة لتمتع الأجانب بتلك الامتيازات أصبح بعض الممولين الأجانب يجبرون الحكومة على إعطائهم امتيازات أخرى للقيام بالكثير من الأعمال فاستغلوا مرافق التجارة الداخلية والخارجية وأسسوا الشركات والمصانع وسيطروا على الاقتصاد المصرى ، وأصبحت الامتيازات عقبة فى سبيل التقدم المصرى ، لذلك قام مصطفى النحاس بعدة مفاوضات مع المندوب السامى البريطانى لإلغاء هذه الامتيازات ، وبالفعل صدر القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٣٧بشأن إلغاء الامتيازات الأجنبية (٨٠).

وترجع حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة نحو مصر إلى طبيعة مرحلة النمو الرأسمالى الاحتكارى فى أوروبا ، فتطلعت جماعات كبيرة من المقامرين والمحترفين الأوروبين إلى تصدير رؤوس الأموال إلى مصر والتركيز على بنوك الاقتراض العقارية ذات الصلة الوثيقة بالزراعة وترويج السلع الأجنبية اللازمة للسوق المصرى (٨١).

ومحصول السكر من المحاصيل النقدية التى تدخلت فيها رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر، فقد اهتم بها الملاك العقاريون الأجانب كمحصول نقدى يحتاج إلى استثمار كبير يدر ربحاً وفيراً ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضيهم للمزارعين لإنتاج المحاصيل القليلة الأرباح التى تحتاج إلى عمل شاق (٨٢).

و سيطر الفرنسيون على صناعة السكر حيث أسسوا مصنعين للسكر بالشيخ فضل و نجع حمادي ، اندمجا في شركة و هي الشركة العامة لمصانع السكر و التكرير المصرية ، و ظلوا يسيطرون عليها حتى عام ١٩٥٢ (٨٣).

وقد بلغت جملة الأموال الأجنبية المستثمرة فى عام ١٨٩٧ قرابة ٣٠٨٦٨٠٠٠ جنيه ، ارتفعت عام ١٩٠٢ إلى ٤٢٩٩٢٠٠٠ جنيه ،وقد بلغت نسبة الأموال المستثمرة فى الصناعة فى الفترة من ١٨٨٣- ١٩١٤ قرابة ٦,١% حيث أقام الأجانب بعض الصناعات سريعة العائد كصناعة السكر (٨٤).

وقد وقعت الحكومة المصرية عقداً مع مندوب شركة السكر الإيطالى الجنسية لإقامة معمل للسكر بالحوامدية ، على أن تتقاضى الحكومة مبلغ ٩,٥ % من أرباح الشركة فى نظير عقد الامتياز وتغيرت التسمية بعد ذلك إلى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية ، التى زاد رأس مالها من ٣ مليون فرنك إلى ٣٢ مليون فرنك عام ١٩١٤(٨٥)**وكانت شركات السكر الأجنبية تمارس التعسف الاحتكارى فى نجع حمادى وكوم امبو ، لأنها كانت تحمل المزارعين مصاريف النقل من الحقل إلى عربات السكك الحديدية ، ومصاريف الشحن ونقل القصب بالمراكب مع عدم زيادة السعر المتفق عليه فى التعاقد فى حين زادت تكاليف الإنتاج ، حيث كان يباع قنطار القصب بسعر ٤٤ مليماً فإذا كان طن السكر يستخرج من ٢٢٠ قنطاراً من القصب ، فيكون مجموع ثمن قصب السكر المستخرج منه طن السكر هو ٩ جنيهات و ٦٨٠ مليماً** (٨٦).

وإبان الحرب العالمية الأولى كانت الحكومة تسمح فقط لشركة " السك " بتصدير السكر إلى إنجلترا واليونان ومراكش وسالونيك للطائفة الإسرائيلية وكانت شركة "السك " ترفض البيع لتجار الجملة والقطاعى بالإسكندرية بالتعريفة المحددة ، بالرغم من أن السكر سلعة تزرع ثمرتها وتصنع فى مصر ، ولكن باحتكار أجنبى ، فكانت الشركة تبيع السكر لثلاثة تجار أجانب مقيمين فى مصر وهم " سمويل عوريبى وورثة المرحوم أصلان عوريبى والأخوان استازوس ". وقد اتفق هؤلاء التجار على عدم بيعه لتجار الجملة أو التجزئة حتى يرتفع سعره ويبيعوه وفق هواهم ، مما أدى إلى ارتفاع سعر السكر الروسى من ٧٢- ٧٥ قرشاً للقنطارومن ٧٥- ٩٦ قرشاً وارتفع سعر السكر الناعم السنترفيش من ٦٥- ٨٢ قرشاً (٨٧).

وقد شهدت البلاد فى فترة الحرب العالمية الثانية نمواً صناعياً نتيجة لاختفاء المنافسة الأجنبية وتزايد الطلب على بعض السلع الغذائية مثل السكر .

ومع استفادة رأس المال الأجنبى بكل أرباح هذا المحصول بواسطة شركة السكر بنجع جمادى أو غيرها كانت هذه الشركة تفرض غرامة على موردى القصب فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها مما أدى إلى شعور الموردين بالغبن الشديد ، لذلك رأت الحكومة إعفاء المزارعين من تطبيق غرامة الـ ٣٠ % وبدأت بتطبيق هذه الغرامة على مضض على مصانع أبوقرقاص والشيخ فضل ، وصلت نسبتها إلى ٦% .

ومن أهم الشركات التى مثلت الرأسمالية الأجنبية فى زراعة قصب السكر فى مصر "شركة كوم امبو " التى سيطر عليها اليهود ، كما سيطروا

على الفلاحين العاملين بها، حيث كانت الشركة مثال سيئ للرأسمالية الأجنبية ، إذ وصفها الأهالى بأنها قوة لا يستهان بها فى مصر بسبب سيطرة هؤلاء اليهود ، وعدم قدرة الحكومة المصرية على إنقاذ الفلاحين ، ليس هذا فحسب ، فالحكومة لم ترد على شكاوى الفلاحين نظراً لارتباط كبار رجال الدولة بالشركات الأجنبية ، لذلك كان هؤلاء الكبار يقومون بتسهيل مصالح الأجانب فى مصر (٨٨).

وكان لشركة كوم امبو دوراً كبيراً فى إنتاج هذا المحصول ، الذى ساعد على إمداد وتزويد الكثير من مصانع السكر فى الوجه القبلى ، مما عاد على الشركة بأرباح وفيرة ، حيث كانت الشركة تمتلك حتى عام ١٩٤٠ مساحة قدرها ٦٩,٣٨٨ فداناً يزرع معظمها بمحصول قصب السكر (٨٩).

و في بداية عام ١٩٤٣ بلغ عدد المصانع الكبيرة و الصغيرة التابعة للشركة نحو ٨٦ مصنعاً منها ١٩ مصنعاً كبيراً و ١٤ مصنعاً وسطاً و ٥٣ مصنعاً صغيراً أغلبها في مديرية أسيوط التي خصها ١٢ مصنعاً كبيراً و ٨ مصنعاً وسطاً و ٢٢ مصنعاً صغيراً ، بالإضافة إلى مصنع تكرير الحوامدية الذي بلغت طاقتها الإنتاجية نحو ٧٠٠,٠٠٠ كجم يومياً من السكر .

وقد تعمدت الشركة في نفس العام عدم نقل قصب الأهالي على الخط الحديدي بحجة إزالة الخط الفرعي لاحتياج الشركة لقضبان الخط ، كما أنها منعت الأهالي من استخدام أي جزء من باقي خطوطها ، كما عمدت إلى عدم صرف العلاوات المستحقة لعمالها و قامت بفصل تسعة عمال (ظهورات).

و كانت الشركة دائمة التهرب من دفع الضرائب المقررة عليها و هي ضريبة القيم المنقولة و ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية وهي ضرائب من حق الدولة التي تعمل و تربح منها.

وأخذ رأس مال الشركة فى الزيادة حتى أصبح عام ١٩٤٩ نحو ٣٤٧,٧٧٣ سهماً عادياً وممتازاً ، وكانت قيمة السهم الواحد ١٠٠ فرنك ، وزيادة رأس مال الشركة ناتجة عن زيادة أعمالها المرهونة بزراعة القصب فى الوجه القبلى ، وفى عام ١٩٥٠ أصبحت الشركة التى كانت تمتلك عدة معاصر فى نجع حمادى وأرمنت وأبو قرقاص والشيخ فضل ، تنتج فى المتوسط ٧٠٠,٠٠٠ كيلو جرام يومياً ، وكان يصل إلى مليون كيلو جرام ، وأقامت الشركة مخزناً عاماً لتوزيع السكر المكرر فى بولاق بالقاهرة، وعقدت اتفاقاً مع مصلحة سكك حديد الحكومة لنقل كل المواد والمنتجات الخاصة بها على خطوطها فوفرت فى الأجور ما بين ٢٥ – ٣٣ % (٩٠).

وكانت شركة السكر حتى عام ١٩٤١ شركة أجنبية تتسم بالطابع الأجنبى وبعد ذلك انضم إليها عدد من الموظفين المصريين ، إلا أن رأس مال الشركة وإدارتها ومعاملاتها الاحتكارية كانت أجنبية بحتة .

وقد طالب أعضاء مجلس النواب بضرورة إشراف وزارة المالية على الشركات الأجنبية فى مصر ، حتى لا تعود المنفعة على هذه الشركات وحدها بل وعلى المصريين أيضاً ، خاصة وأن الحكومة كانت تقدم لهذه الشركات الإعانات المالية حتى تضمن جودة الإنتاج (٩١).

ومن أبرز النتائج التى ترتبت على العدوان الثلاثى على مصر ، صدور الأمر العسكرى رقم ٤ لعام ١٩٥٦ الذى فرض الحراسة على أموال

اليهود فى مصر ، ومن بين المصانع التى فرضت عليها الحراسة شركة إيكا وصاحبيها " جوزيف وموريس ليفى" كما فرضت الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين وشركاتهم مثل شركة هاواى للألبان وشركة ماكدونالد للمياه المعدنية وشركة نادلر للحلويات بالاسكندرية .

وعلى أثر تراجع دور الاستثمار الأجنبى عقب القرارات التى اتخذتها الحكومة والتى أدت إلى التأميم الجزئى لشركة السكر عام ١٩٥٦ وامتلاك ٥١% من أسهمها ، قامت الحكومة بإنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة كشركة قابضة ، آلت إليها الأنصبة الحكومية فى رؤوس أموال المؤسسات الأجنبية التى تم تمصيرها فى مصر (٩٢).

وقد سمحت الحكومة بعد عام ١٩٥٦ بإقامة المشاريع الاستثمارية تحت مسمى منطقة حرة خاصة ، مثل إنشاء مصنع تكرير السكر لشركة الأخوة العرب في الكيلو ٧٠/٦٩ بطريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى (٩٣).

وكان للرأسمالية المصرية الوطنية دوراً فى مجال الصناعة ، حيث فضلت استثمار أموالها فى إنشاء مصنع السكر بالوجه القبلى ، كما تأسست العديد من الشركات مثل شركة نوفل للحلوى فى الجيزة عام ١٩١٩ (٩٤).

شركة السكر والتكرير المصرية :

تشكلت هذه الشركة برأس مال أجنبى ، وقد شهد عام ١٩٠٥ إفلاس الشركة الذى كان ناتجاً عن سوء إدارتها واحتكارها للسكر داخلياً وخارجياً ، وقد أصدرت الشركة أسهما من نوع الأسهم الممتازة بمبلغ ٢٣,٩٤٣,٩٠٠ فرنك ، وأصبح رأسمالها الجديد ٣,٤٧٧,٧٣٠ مليونا من الفرنكات ، ولم تكن خسارة الشركة ناتجة عن بيع السكر وصناعته ، بل كان الإفلاس لسوء إدارة بعض مديريها الذين كانوا يتلاعبون بأموالها ، ويوقعون على تحاويل وكمبيالات بدون علم الشركة مما حملها الخسائر الفادحة التى كانت سبباً فى إفلاسها .

وبعد أن أقالت الحكومة المصرية الشركة من عثرتها وأمدتها بالأموال تعرضت مرة أخرى للإفلاس عام ١٩٠٧ لتذبذب أسعار السكر، لذلك طلب كرومر من الحكومة المصرية أن تمد يد المساعدة لهذه الصناعة المهمة وتقوم بنقل سكر شركة الدائرة السنية على السكك الحديدية ، وتعيين أجرة معقولة للنقل تناسب الشركة وتعود بالربح الوفير على دافعى الضرائب وقد وافقت المصلحة على نقل السكر ، بشرط أن ترسل الشركة سكرها كله بالسكة الحديد وليس بالنيل ، ولكن الشركة رفضت هذا الشرط (٩٥).

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، اندفع المزارعون إلى التهافت على زراعة القصب،فأخذت منهم الشركة محصول هذا العام بالسعر الذى كان قبل الحرب خاصة وأن الحرب كانت قد منعت الاستيراد وكانت أوروبا فى حاجة إلى السكر(٩٦).

وكما تعسفت الشركة مع مزارعى القصب ، فقد تعسفت أيضاً مع تجار السكر الذين اتفقت معهم على البيع بعقود " كونتراتات" إذا ما أصروا على تنفيذ شروط هذه العقود.

ولم تتأثر الشركة من زيادة أسعار المادة الخام الأولية ، لعدم وجود منافسين لها فى السوق ، كما استطاعت زيادة مقطوعية السكر لسد حاجة المستهلكين فى مصر بعد الحظر الذى فرض على ورود السكر من الخارج ، كما لم تبال من رفع سعر الوقود لأنها استعاضت عنه بمصاص القصب (٩٧).

وفى عام١٩٢٢جددت الحكومة عقد الاحتكار مع الشركة لمدة عام، والذى حدد فيه سعر القنطار من السكر الماكينة بمبلغ ٢,٦١٠ والروسى بمبلغ ٢,٦٦٠ والبلاط بمبلغ ٢,٥٧٦ ، والناعم المكرر بمبلغ ٢,٥٤٠ ، بينما سعر طن السكرمن إنتاج الشركة حوالى ٥٧ جنيها باعتبار أن ثمن الاقه ٧١ مليما فيكون فرق السعر بين سكر الشركة وسكر جاف (جاوة) وقدره ٤ جنيهات مقابل ما يمتاز به السكر المصرى على السكر الجاوى لكان الفرق ١١ جنيها وقت إبرام العقد (٩٨).

وحصلت الحكومة المصرية من الشركة على جزء من أرباحها يبلغ ٧٠% عن ٤٥,٠٠٠ جنيه الأولى و٨٠% عن ٤٥,٠٠٠ جنيه الثانية ، و٨٥ % عن ٣٥,٠٠٠ جنيه الثالثة و ٩٠% عن ٣٥,٠٠٠ جنيه الرابعة ، و٩٥% فيما زاد عن ذلك وبلغت مدة الاتفاقية التى عقدت عام ١٩٣١ أربعة عشرة عاما قسمت إلى خمس سنوات ثم إلى ثلاث مدد متعاقبة كل منها ثلاث سنوات ، وعلى كل فريق من المتعاقدين أن يعلم الآخر بفسخ العقد أو التجديد قبل نهاية كل مدة بثلاث شهور على أن يكون آخر تجديد

فى أول نوفمبر عام ١٩٤١ إلى نوفمبر ١٩٤٤ ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤١ أرسلت الشركة مكاتبة إلى وزير المالية ، تعلن فيها استعدادها لاستمرار تنفيذ الاتفاقية بين الطرفين (٩٩).

وعندما كانت الشركة على وشك الإفلاس ، أبرم "نوس بك " مدير شركة السكر اتفاقا مع الحكومة برئاسة " إسماعيل صدقى " باشا لإنقاذ الشركة من الإفلاس وإحياء الزراعة الرئيسية فى البلاد وهى زراعة القصب والإبقاء على عمال الشركة واستفادة خزانة الدولة من أموال الشركة .

وذكر " نوس بك " أن شركة السكر شركة مصرية وعمالها مصريون وأن الشركة قائمة على زراعة القصب وهى زراعة مصرية ، وشكى " نوس بك " من سوء مركز الشركة المالى ، وطلب من الحكومة إنقاذها وقد رحب " صدقى باشا " رئيس الوزراء بعقد الاتفاق ، بشرط المحافظة على حقوق العمال والمنتجين ومنعت الحكومة الاستيراد والتصدير إلا بموافقتها ، وتحديد سعر قصب السكر بما يحقق ربحاً معقولاً للشركة كما نصت الاتفاقية على :

١- أن تلتزم الحكومة بالحماية الجمركية ورفع الرسوم على السكر المستورد .

٢- تلتزم الشركة بكفاية القطر المصرى من السكر .

٣- ألا تصدر أى كمية أو تستوردها إلا بموافقة الحكومة وبالشروط التى تقررها .

٤- أن تقبل الشركة أن تحدد الحكومة سعر شراء القصب وبيع السكر.

٥- أن تضع الشركة نظاماً لتوزيع السكر بالاشتراك مع الحكومة .

٦- أن تعمل الشركة على خفض نفقات الإنتاج .

٧- وضع حسابات الشركة تحت تصرف الحكومة ،وحصولها على نسبة معينة من الأرباح ، ومراقبة الإيرادات بواسطة مندوبين تختارهم الحكومة لهذا الغرض وتشتمل الإيرادات على كل ما تحصله الشركة من إيجارات وريع الأطيان والعقارات وذلك بعد استقطاع تكاليف الإنتاج، وفوائد القروض القصيرة الأجل ورسم الإنتاج وقدره ثلاثة جنيهات على الطن والمبالغ اللازمة لسداد فوائد الديون والأقساط وقد حدد لهذا الغرض مبلغ قدره ٨٠٠ مليم عن كل طن سكر تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى (١٠٠).

٨- ونصت الاتفاقية على استبعاد جميع المصروفات من جملة الإيراد السنوى وهى عبارة عن تكاليف إنتاج السكر ، بحساب ٤٠قرشاً للقنطار الواحد وكذلك المرتبات والمبانى والمصروفات النثرية ، وهذا الاتفاق أنقذ الشركة من الإفلاس ، وطلبت الشركة زيادة تكاليف إنتاج السكر أكثر من ٤٠ قرشا فوافقت الحكومة على رفع سعر الطن إلى ٦٠ قرشا ، ولكن الشركة حاولت زيادته إلى ٨٠ قرشا فرفضت الحكومة ذلك (١٠١).

وبموجب اتفاق الحكومة مع الشركة ، أصبحت زراعة القصب مغرية للفلاح ، فبعد أن كان إيراد الفدان يتراوح بين ١٧- ٢٧ جنيهاً أصبح فى عام ١٩٤١ بين ٢٥- ٣٧ جنيهاً للفدان.

أما من ناحية صناعة السكر فقد ضمن الاتفاق لهذه الصناعة حياة ثابتة ومستقرة كما ضمن رزق آلاف العمال الذين كانوا يعملون بهذه الصناعة وباستقرارها أصبحت البلاد فى غنى عن استيراد السكر من الخارج ، والاحتفاظ بما يقرب من مليون جنيها كانت الحكومة تستورد به السكر ، بل وأمكن تصدير كميات من السكر بأثمان كبيرة مما أدى إلى

تحسين الميزان التجارى ، وبعد أن كان إنتاج مصانع السكر فى العشرين سنة السابقة للاتفاق ٧٨ ألف طن ، أصبح بعد الاتفاق ١٤٨ ألف طن ، وصدرت الحكومة عام ١٩٤١ حوالى ٥٠ طن بعد أن كان ٢٥ طناً عام ١٩٤٠ كما زادت مساحة الأرضى التى تزرع قصباً على سبيل المعونة للمزارعين (١٠٢).

وقد منحت هذه الاتفاقية الشركة نوعاً من الاحتكار ، غير أن مزاياها ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنت الشركة من مد السوق المحلية بأكثر من مليون طن من السكر سنوياً فى الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٤٢ .

وفى عام ١٩٤٣ عقدت شركة السكر والتكرير المصرية اتفاقاً مع وزارة المالية نص على أن الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لا يتم إلا بموافقتها ، وتعيين المصريين كلما خلا محل عضو فى مجلس الإدارة إلى أن يصبح نصف أعضاء المجلس على الأقل من المصريين ، كما وافقت الوزارة على تخصيص مبلغ ٦٠ قرشاً عن كل طن من السكر المعد بغرض التصدير طوال فترة الحرب وما بعدها .

وقد رفض عضو مجلس الإدارة المنتدب هذا العرض ، لأنه من المحتمل إيقاف التصدير أثناء الحرب ، وطلب أن يخصص جزءاً من إيرادات الشركة الثانوي لاحتياطي التجديدات والتوسعات ، ويوضع تحت تصرف الشركة التى لها الحق فى الحصول على حصتها من الأرباح التى تبلغ ٥٠ % (١٠٣).

وكانت هناك مبالغ أخرى قدرها الخبراء المحاسبون من واقع اتفاقية الحكومة والشركة تزيد عن ٢٥,٠٠٠ جنيه مديونيات فضلاً عن امتناع

الشركة عن تسديد حصة الحكومة فى أرباحها عن السنة المالية ١٩٤٣/٤٢ والتى يبلغ مقدارها حسب إقرار الشركة نحو ١٠٠,٩٤٥ جنيه و٢٠ مليم ، كما أن الشركة لم تقوم بتسديد فوائد التأخير فى مواعيدها المقررة .

وعند مطالبة الشركة رفضت دفع تلك المبالغ ووصل الأمر إلى القضاء ثم أرسلت الشركة إلى وزارة المالية مكاتبة في ١٤ يناير ١٩٤٥ تشكو الحالة التى وصلت إليها وطلبت من الحكومة إما أن تقوم بإلغاء رسم الإنتاج الإضافى وقدره ٤,٤٠٠ جنيه للطن الواحد ، أو أن تتولى الحكومة الإنفاق على إنتاج السكر ، أو أن تقوم الشركة بوقف العمل فى مصانعها اعتباراً من آخر يناير عام ١٩٤٨ وقد شكلت وزارة المالية لجنة لبحث حال الشركة من الناحيتين المالية والفنية ، وأسفر الاتفاق بين الحكومة والشركة على تحديد مقدار ما يستحق للحكومة كحصة لها فى أرباح الشركة لغاية عام ١٩٤٨ وهو تاريخ انتهاء الاتفاق بواقع ١,٨٨٠,٩٧١ جنيها و٣٠٧ مليم ، يخصم منه مبلغ ١,١٧٤,٣٤٤ جنيها و٩٦٨ مليم سبق سداده لمصلحة الضرائب ، واتفقت الشركة مع الحكومة على ترحيله لحساب حصة الحكومة والباقى يدفع فوراً ، كما نص على أن تدفع الشركة مبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه تحت حساب ما تستحقه الحكومة عن صفقة السكر المعار للسلطات البريطانية ، وأن تدفع الشركة مبلغ ٩٨٧,٨٥٠ جنيه قيمة الضرائب لتبرئ ذمتها لغاية عام ١٩٤٨/٤٧ مع منح الشركة الحق فى أن تخصم من رسم الإنتاج المستحق عليها مبلغاً أقصاه ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة لمدة خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٤٨ /١٩٤٩ .

وكانت شركة السكر تمنح العديد من المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة و كبار موظفي الشركة ، كرئيس مجلس الإدارة والمجلس الاستشارى للسكر والإدارة العامة للسكر ، وكان مجلس الإدارة يتكون من رئيس وأعضاء ومندوبين عن الحكومة ، فكان رئيس الشركة يحصل على مكافأة تبلغ ضعف ما يمنح للعضو علاوة على مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، علماً بأن رئاسته للشركة كانت فخرية فقط ، وكان أعضاء المجلس الاستشارى يحصلون على مبالغ تصل إلى ٦٠٠ جنيه سنوياً .

وقد عرض أحد نواب البرلمان كشفاً بأسماء كبار موظفى وزارة المالية الذين يتقاضون مكافآت خيالية فى مقابل إشرافهم على بعض البنوك والشركات فكان أحد وكيلى وزارة المالية يتقاضى مبلغ ٦٠٠ جنيه باعتباره عضوا فى مجلس إدارة شركة السكر و ١٠٠ جنيه باعتباره أحد أعضاء المجلس الاستشارى للسكر ، وهناك موظفان كانا يتقاضى كل منهما ١٠٠ جنيه سنوياً الأول لأنه سكرتير المجلس الاستشارى والثانى لعضويته فى ذلك المجلس ، ولم يقتصر الأمر على المكافآت بل إن مدير عام الشركة كان يتقاضى سنوياً نحو ٣٠٠٠ جنيه ، والمديرين المساعدين يحصل كل منهما على ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، وكل هذه المبالغ كانت سبباً فى ارتفاع أسعار السكر،مما أدى إلى إلحاق الضرر بالمستهلكين (١٠٤).

وقد اعترض نواب البرلمان على قيام الحكومة بعقد الاتفاقيات مع الشركة واعتبروها غير دستورية ،وطالبوا الحكومة بإعادة النظر فيها ، كما اعترض النواب على احتكار الشركة للسكر وطالبوا بتطبيق المادة ١٣٧ من الدستور التى تنص على (أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية للبلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة

وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون أو زمن محدد) وطبيعة شركة السكر احتكارية ومع ذلك فرضت الحكومة على نفسها التزامات نحو هذه الشركة وأكبر دليل على ذلك أنها فتحت اعتماداً إضافياً بمبلغ ٧٠٢٨٦ جنيهاً لتغطية خسائر الشركة باعتبار أن الحكومة ضامنة للخسارة ، كما أن الشركة عناصرها من أصول أجنبية وأغلب أعضاؤها من الأجانب ، لذلك يجب عرض أمر هذه الشركة على البرلمان ، وقد قدمت الحكومة للبرلمان مشروعاً يتضمن مراقبة الشركات والاحتكار وتنظيم الالتزام ، ووضع المشروع شروطاً هامة لحماية المستهلكين من تعنت شركات الاحتكار ، ونص المشروع على "أن تراعى فى منح الالتزام المرافق العامة فى مصر وشروط الحد الأقصى لمدة الالتزام وتحديد أرباح الملتزم " والأخذ بهذه القواعد من شأنه تطبيق العدالة فى نظام الالتزامات(١٠٥).

وبعد إقرار هذا المشروع فى البرلمان ، قامت الحكومة بعرض عقود الشركات على البرلمان ، كما قررت إعادة النظر فى اتفاقية السكر بما يتضمن توزيعه وتنظيمه على المستهلكين وتطبيق العدالة فى توزيعه على تجار الجملة والتجزئة .

إضراب عمال شركة السكر:

زخرت السنوات المبكرة من القرن العشرين بسلسلة من الإضرابات التى نظمها العمال الأجانب وقادوها ومنها إضراب العمال الإيطاليين فى خزان أسوان عام ١٨٩٩ للمطالبة بخفض ساعات العمل ، وإضراب العمال المصريين المشتغلين بشحن وتفريغ الفحم فى مينا البصل بالإسكندرية عام ١٩٠٠ لزيادة أجورهم إلى عشرة قروش يومياً ، وإضراب لفافى السجاير من أجل السماح لهم بتكوين نقابة تجمعهم ، وشهد عام ١٩٢٤ سلسلة من الإضرابات فى القاهرة والإسكندرية كان أبرزها إضراب عمال شركة الملح والصودا وعمال شركة زيت فاكوم للمطالبة بتحسين أحوالهم (١٠٦).

وهذه الإضرابات كانت نتاجاً طبيعياً للظروف التى واجهت الطبقة العاملة الفنية سواء فى المصانع أو المعامل أو الشركات والمشروعات الرأسمالية وكان تجمع العمال فى وحدات صناعية وإنتاجية كبيرة ، قد عمق لديهم الوعى الاجتماعى والطبقى وضرورة مقاومة استغلال رؤوس الأموال الأجنبية.

وكانت هذه الإضرابات اقتصادية من الدرجة الأولى وتهدف إلى تحقيق مطالب عاجلة كزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وعدم التفرقة بين العامل المصرى والأحنبى فى المعاملة (١٠٧).

وقد كانت هذه المطالب من أهم الأسباب التى دعت إلى إضراب عمال شركة السكر بالحوامدية والتجمهر داخلها ، لأن إيرادات شركة السكر كانت تبلغ نحو ٤,٢٥٥,٤٣١ في حين كان متوسط أجر العامل في اليوم

١٧ قرشاً و كان أجر العامل الظهورات خمسة قروش كحد أدنى ، و هذا يبين مدى الغبن الذي وقع على الطبقة العاملة التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية.

و في ١٣ يولية عام ١٩٣٦ اعتصم العمال في مصنع السكر بالحوامدية و لم يكتفوا بالإضراب عن العمل بل أخذوا يحطمون ما تصل إليه أيديهم من آلات و معدات الشركة إلى جانب النوافذ و الأبواب حتى اضطرت الحكومة إلى استدعاء قوات بوليس مديرية الجيزة وأورطة من الجيش المصرى ، وبعض كبار موظفى وزارة الداخلية لحفظ الأمن العام وإعادة النظام فى الشركة ، وقد حاصرت هذه القوة المصنع طوال الليل ثم اقتحم نصفها باب المصنع الكبير و حاول رئيس القوة إقناع العمال بالخروج فرفضوا ، مما أدى إلى حصول احتكاك بين قوات البوليس والعمال.

وقبل أن يتم فحص مطالب العمال ، اندس بينهم بعض العمال المفصولين وعلى رأسهم العامل (حامد سليم) الذى حرض العمال على الاستمرار فى الإضراب ورغماً عن إسداء النصح لهم بشتى الطرق والوسائل ، إلا أنهم أصروا على الإضراب وعدم مبارحة المعمل وإيقاف حركة العمل ، كما قام العمال المضربين باحتلال المصنع لمنع الشركة من تشغيل غيرهم ، ولكن البوليس تصدى لهم وقبض على أكثر من مئة عامل قدم منهم ٧٨ عاملاً إلى النيابة ، التي انتهت من التحقيق في الحادث وأحيل المتهمون إلى المحاكمة.

أما الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمنع تكرار مثل هذه الإضرابات ، فهى تشكيل لجنة مهمتها البحث فى الأسباب التى تؤدى إلى

الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وصاحب العمل من علاقات طيبة والسعى للوصول إلى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات ، وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالة العمال ، وتعويض العمال عن الإصابات أثناء العمل ، وإنشاء نقابة للعمال ، وقانون التأمين الاجتماعى وتنظيم ساعات العمل وزيادة الأجور، وقانون عقود العمل الفردية (١٠٨).

أزمة السكر:

ضج الأهالى والتجار من ندرة السكر فى الأسواق فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، فتم اجتماع بالغرفة التجارية المصرية ، لمناقشة الأسباب ، وأجمع الحضور على أن السبب هو تصرفات شركة السكر ، حيث كانت تقتصر مبيعاتها على عدد من الأشخاص معظمهم كان دخيلاً على هذه التجارة ، وكان يحصلون على حصص بأذونات على الشركة ، وكان عددهم لا يتجاوز ٥٥ تاجراً ، تبيع الشركة لهم نحو ٤٥,٠٠٠ جوال سكر شهرياً ، يخص خمسة من كبار التجار نحو ٣٨,٧٠٠ جوالاً والباقى وقدره ٦,٣٠٠ جوالاً ينالها الخمسون الباقون ، فى الوقت الذى كان يبلغ فيه عدد تجار هذه السلعة نحو ٨ الاف تاجر .

وقد نشرت شركة السكر فى أعقاب اجتماعها مع الغرفة التجارية فى الصحف المصرية ما نصه " تعلن شركة السكر لكبار البقالين بالقاهرة وضواحيها أنهم إذا وجدوا صعوبة فى الوصول إلى السكر بسعر التعريفة فى القاهرة وضواحيها فإنهم باستطاعتهم الحصول على حاجتهم من الشركة مباشرة بشرط أن يتعهدوا بأن يبيعوها بالقطاعى لعملائهم بكل دقة والتزام ، وأن الشركة لا تقصد من وراء هذا الإعلان التعامل مع ٨٠٠٠ الاف تاجر فقط وإنما قصدت منه توفير السكر فى الأسواق " (١٠٩).

أسباب غلاء سعر السكر:

١- ارتفاع أسعار قصب السكر من ناحية وارتفاع التكاليف الصناعية للإنتاج من ناحية أخرى .

٢- سوء نظام توزيع السكر وتوريده إلى متعهدين معينين .

٣- جشع الشركة واحتكار الصنف وبيعه بأسعار مرتفعة .

ولمواجهة غلاء أسعار السكر أصدرت مصلحة السكك الحديدية أوامر بمنع تصدير السكر من القاهرة للأقاليم إلا بتصريح من الشركة ، وقد رفضت المصلحة شحن سكر أرسله بعض تجار العاصمة للأقاليم المجاورة، مما أدى إلى هبوط أسعاره بالقاهرة وظهور كميات كبيرة كانت مخبأة لدى التجار .

وفى عام ١٩١٩ ، صدر قرار من لجنة مراقبة التموين بمنع استيراده من الخارج، كما قرر مجلس الوزراء فى جلسة ١٩٢٠/١٠/١٠ ، إلغاء تسعيرة جميع المواد الغذائية ما عدا السكر وكان نص قرار المنع كالآتى :" أنه بأمرنا المنشور بالعدد ١٠ من الوقائع الرسمية بتاريخ يناير ١٩١٩ منعت توريد (استيراد) السكر إلى القطر المصرى إلا برخصة تعطى من لجنة مراقبة التموين وذلك لغاية ١٩٢٠/١٢/٣١ " .

فاللجنة بمقتضى السلطات الممنوحة لها من القائد العام لجيوش صاحب الجلالة البريطانى بمصر ، ومن الحكومة المصرية ، تأمر بمنع توريد السكر للقطر المصرى إلا برخصة ، ويسرى هذا المنع من أول يناير ١٩٢٠ إلى ٩يناير ١٩٢١(١١٠).

ولم تكن أزمة السكر قاصرة على مصر فقط بل عمت البلاد الأوروبية حتى لجأت هذه الدول عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى صنعه من البنجر فارتفعت أسعاره فى الخارج ، وكانت النتيجة أن انخفضت أسعار السكر المصنوع من القصب وزاد الإقبال على إنتاج هذا النوع فى معظم الدول الأوروبية (١١١).

وعندما تضخم إنتاج السكر المصنوع من قصبه وبلغ الزائد منه على حاجة العالم نحو ٥,٥ مليون طن ، دعت الحاجة بعض الحكومات إلى التفكير فى مساعدة مصانع السكر القائمة ، ومنحها إعانات للتصدير ، وترتب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالسكر الأجنبى الرخيص السعر ، فاضطرت الحكومة إلى تأليف لجنة واستقدام عدد من الخبراء الجمركيين لبحث مسألة رسم الإنتاج وما يتصل به ، ولكن كل هذه المحاولات لم تغير من رفع أسعار السكر .

وكان متوسط سعر السكر فى أسواق لندن عام ١٩٢٩ نحو ٨ جنيهات و ٩٢٠ مليما للطن الواحد ، ثم نزل فى يناير عام ١٩٣٠ إلى ٦ جنيهات و ٧٢٠ مليماً ، وفى يونيه عام ١٩٣٠ نزل إلى ٤ جنيهات و ٩٦٠ مليماً ، وكان سعر السكر الذى يرد إلى مصر من جاوه (تسليم الاسكندرية) ٢ جنيه و ٧٠٠ مليم ومن تشيكوسلوفاكيا ٢ جنيه للطن الواحد .

وإزاء تلك الحالة السيئة ، هددت شركة السكر بغلق مصانعها ففكرت الحكومة فى إعانة الشركة مبررة هذا العمل بأن القطر المصرى يزرع ٥٠,٠٠٠ فداناً قصباً ، وأن نحو ٢٧,٠٠٠ عامل يعملون فى زراعته

وصناعته وظل السكر الأجنبى يزاحم السكر الذى تنتجه الشركة حتى وضع الاتفاق الذى تحدثنا عنه بالتفصيل فى سياق سابق (١١٢).

وقد التزمت الشركة بإنتاج كميات كافية لاستهلاك مصر من السكر حتى لا تكون فى حاجة إلى استيراده من الخارج ، وأن تستعمل فى صنع السكر القصب المزروع فى الأراضى المصرية ، على أن تحدد الحكومة سعر السكر على اختلاف أنواعه ، وفى جميع مراحل التجارة ، وأن تضع الشركة نظاما يكفل تعميم توزيع السكر على التجار والمستهلكين ، بحيث يعرض هذا النظام على وزارة المالية لتعتمده.

وقد رفع إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء مذكرة فى ٧ فبراير عام ١٩٣١ ، جاء فيها ما يأتى " إنه بجانب تلك المزايا التى حصلت عليها الصناعة ، يجب مراعاة ما ستتحمله من القيود بمقتضى شروط الاتفاق حيث ستتدخل الحكومة فى تحديد سعر شراء القصب وبيع السكر وتوزيعه على تجار الجملة والرقابة على إنتاجه وتوزيعه على المستهلكين بصورة عادلة فى جميع أنحاء مصر "

وبعد أن صدر هذا الاتفاق فى صيغة مرسوم ، ونشر فى الصحف ، ألقى مضمونه فى روع الناس أن الحكومة سوف تراعى العدالة فى التوزيع ، وأن التوزيع سيقتصر على تجار السكر (١١٣).

وبمقارنة أسعار التجزئة للسكر بعد زيادتها بأسعار التجزئة للمواد الغذائية الأخرى ، بلغت أسعار السكر ٢٠% حيث كان المستهلك يشترى أقة السكر بستة قروش ونصف ، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح يشتريها بـ ٨,٥ قرشاً ، وكان سعر طن السكر يباع بـ ٣٥ جنيها و ٨٠ مليما للطن فى الجملة ، وكانت الحكومة تتقاضى ١٢ جنيهاً رسم إنتاج

عن الطن الواحد ، فى حين كانت الشركة تحصل على ٢٣ جنيها و ٨٠ مليما ، وكانت كمية القصب اللازمة لاستخراج الطن الواحد من السكر ٢٢ قنطاراً يستخرج منها ٢٢٠ قنطاراً من السكر ، فإذا كان سعر القنطار ٤٤ مليما يكون مجموع ثمن قصب السكر الذى يستخرج منه الطن الواحد هو ٩ جنيهات و ٦٨٠ مليما فكانت الشركة بذلك تبيع طن السكر بمبلغ ١٢ جنيها و ٤٠٠ مليماً بعد خصم ثمن القصب ورسم الإنتاج (١١٤).

لذلك كان العامل الفقير يدفع ٤٥ مليماً لأقة السكر بالقطاعى ، وقد اعترض نواب البرلمان على تقاعس الحكومة فى مواجهة أزمة السكر، ومنهم النائب محمود عبد اللطيف ، الذى قال أن مصر بلد زراعى وأن اليد العاملة فيها أرخص بكثير من اليد العاملة فى البلاد الأخرى، لذلك فإن غلاء سعر السكر راجع إلى زيادة المرتبات التى تدفع للموظفين وزيادة أرباح مساهمى الشركة دون مراعاة لمصلحة المستهلكين، وشدد النائب على أن الشركات إذا لم تجد محاسبة شديدة من جانب الحكومة فإنها لا تحجم عن رفع الأسعار، فلابد أن تفرض الحكومة رقابة شديدة على الشركة (١١٥).

وقد شكى أهالى مركزي (إيتاى البارود وأبو حمص) التابعان لمديرية البحيرة من صعوبة حصولهم على السكر اللازم لهم ، وكانوا يستعملون بدلاً منه السكر الكراملة وكان كل فرد يحصل على ٨٠ جرام سكر كل شهر، والسبب فى ذلك اشتعال الحرب العالمية الثانية ، فقررت الحكومة أن المقرر للاستهلاك المنزلى والتجارى ٨٠ طن فى حين كان يصل إلى هذه المراكز ٥٠ طناً فقط .

وقد رد وزير التموين أن كمية السكر التى كانت ترسل لمركز إيتاى البارود ٥٠ طناً شهرياً ، وهى نسبة تقل بمقدار ١٠ طن عما كان مخصصاً له وقد تم الاتفاق مع الشركة على رفع المقرر إلى ٦٠ طناً ، أما مركز أبو حمص فكان يرسل إليه ٥٠ طناً وهذا المقدار يزيد ١٥ طناً عما كان مخصصاً له فى عام ١٩٣٩، ولذلك طلبت الوزارة من مديرية البحيرة توزيع كمية السكر توزيعاً عادلاً (١١٦).

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤١ ، كانت الحكومة المصرية تشترى السماد بسعر يبلغ أربعة أضعاف سعره قبل الحرب ، فى حين أن مصر كانت تمنح تركيا أطنان من السكر بدون مقابل ، وبذلك خسرت مصر ما يساوى ٧ او ٨ ملايين من الجنيهات (١١٧).

واشتدت أزمة السكر مرة أخرى فى شهر أبريل ومايو من عام ١٩٤٢ إلى درجة تعذر معها حصول الكثير من المواطنين على احتياجاتهم من السكر

وأصبحت هذه الأزمة حديث المجالس العامة والخاصة ، ولجأ الناس إلى الحلوى لتحلية الشاى المشروب الرئيسى للطبقات الفقيرة والمتوسطة ، حتى أن هذا الموضوع أثير فى مجلس النواب ، فتقدم النائب عباس الإسكندرانى بسؤال تهكم فيه على الحكومة قائلاً " أن على الحكومة إصدار قرار بتحريم بيع الحلوى ثلاثة أيام فى الأسبوع أسوة بما هو متبع فى اللحوم ، لأن الحلوى والسكر أصبحوا من الكماليات ، وأردف قائلاً أنه وهو نائب فى البرلمان لم يستطع صرف كوبونات السكر المقررة له منذ شهرين وأكثر ، فكيف يكون الحال بالنسبة للبسطاء"(١١٨).

وهذا الجدول يوضح ارتفاع سعر السكر فيما بين عامى ١٩٣٨-١٩٤٣(١١٩).

نوع السكر	١٩٣٨	١٩٤٣
سكر رأس	٤٠ مليما للأقة	٦٤ مليما للأقة
سكر ماكينة (١)	٤٣ مليما للأقة	٦٤ مليما للأقة
سكر كسر بلاط أوربى	٣٥ مليما للأقة	٦٠ مليما للأقة
سكر ناعم	٣٠ مليما للأقة	٥٩ مليما للأقة
سكر ماكينة (٢)	٣٥ مليما للأقة	٥٨ مليما للأقة

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات منها :

- إصدار القرار رقم ٢٦٦ لعام ١٩٤٣ بالاستيلاء على مقادير السكر الخام والمكرر المخزونة لدى شركة السكروجميع ما تنتجه الشركة المذكورة.

- كما أصدر الحاكم العسكرى العام الأمر رقم ٣٤٦ لعام ١٩٤٤ الذى ألزم أصحاب المحال العمومية ومحال صنع الحلوى وكل من يتاجر فى السكر ، أن يرسل إلى وزارة التموين خلال سبعة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، بياناً كتابياً ، يوضح فيه مقادير السكر التى فى حيازته وأنواعها ومكان وجودها (١٢٠).

كما اتخذت الحكومة إجراءات سريعة لتفريج الأزمة ، فقامت بإرسال مقادير من السكر إلى جميع أنحاء البلاد ، ورغم ذلك قام بعض التجار باحتجاز بعض المقادير المرسلة ومنعها عن السوق تمهيداً لبيعها بسعر أعلى ، إلا ان الحكومة تعاملت مع هذا الأمر بكل حزم وشدة ، فأصدر حسين سرى رئيس الوزراء والحاكم العسكرى الأمر رقم ١٧٣ لسنة ١٩٤٤، بشأن الاحتكار نص على " معاقبة كل منتج أو موزع أو سمسار أو تاجر جملة أو قطاعى يعمل على إحداث أى تأثير فى الأسعار أو فى تموين السوق أو يحاول إحداث هذه الأشياء منفرداً أو بالتواطؤ مع الغير، أو يقوم بمنع تداول أى منتجات أو بضائع أو أغذية أو سلعاً أيا كان نوعها أو أن يرفض بيعها بالشروط المألوفة فى تجارته أو صناعته ، فيوقع عليه عقوبة بالحبس لمدة عام وغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " (١٢١).

وحاولت الحكومات المتعاقبة التغلب على أزمة السكر بعدة طرق منها : زيادة المساحة المزروعة قصباً وطرح كميات من السكر الأحمر غير المكرر فى الأسواق واستعارة ٢٠ الف طن من السكر نصفها من وزارة الأغذية البريطانية ، ونصفها الآخر من شركة " جلودنز الأمريكية " ، أو عن طريق فرض قيود على استهلاك السكر فى المطاعم والفنادق والبنسيونات والمقاهى ومحال المشروبات ، وإلزام تجار التجزئة بإعلان سعر البيع عن السكر فى محلاتهم (١٢٢).

وقد علق بعض نواب البرلمان على هذه الأزمة ، بأن توزيع السلع على البطاقات كان يخضع للأهواء فى السكر والكيروسين ، فكانت الأسر ذات النفوذ والامراء والأميرات يحصلون على مقررات تموينية كبيرة جداً

على حساب الأسر الفقيرة ، فقد حصل أحد رؤساء الوزراء على ١٨٠ أقة سكر شهرياً وكذلك أحد الأمراء اللاجئين إلى مصر فكان يحصل أيضاً على ١٨٠ أقة شهرياً أما الأمراء والأميرات فكانوا يحصلون على ١٠٠ أو ١٥٠ أقة سكرشهرياً ، وهذه الكمية كان يذهب أغلبها للبوابين والطهاة والخدم لديهم الذين كانوا يبيعون مايزيد عن حاجاتهم فى السوق السوداء، أما عن أسباب غلاء الأسعار من وجهة النظر الحكومية فهى قد تكون مفتعلة أو مصطنعة ينتهزها بعض التجار معدومى الضمير لابتزاز أموال الشعب إلى جانب صعوبة وسائل النقل والرسوم الجمركية على المواد الأولية والغذائية والقيود المفروضة على الاستيراد ، وتخزين بعض التجار للبضائع ، حتى تحدث زيادة فى الأسعار ويقل المعروض ، فيقومون ببيع بضاعتهم بأسعار مرتفعة ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى بنسبة ٢٠% مقابل الجنيه الاسترلينى ، مما أدى إلى ارتفاع السلع المستوردة بالعملة الصعبة (١٢٣).

أما عن دور الحكومات المختلفة لعلاج مشكلة التموين ، فكانت عبارة عن تشريعات وقوانين وأوامر عسكرية منها :

١- مرسوم بقانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين .

٢- مرسوم بقانون لسريان التسعير الجبرى على جميع المحافظات للأصناف الغذائية .

٣- مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والحاجات الضرورية للاستهلاك المحلى .

وفى عام ١٩٤٠ رأت الحكومة إنشاء وزارة خاصة بالتموين ، بعد أن كان التموين من اختصاص وزارة التجارة والصناعة ، وكان أول وزير للتموين هو (صليب باشا سامى) الذى أصدر أول قرار لتوزيع السكر والزيت والأرز والكيروسين بالبطاقات .

كما قامت حكومة حسين سرى بصرف إعانة غلاء معيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية أسوة بإعانة الغلاء التى قررتها الحكومة للعمال والموظفين .

وعندما تشكلت وزارة النقراشى باشا عام ١٩٤٥ ، رأت التخفيف على المواطنين ، بتوفير السلع التموينية بدون بطاقات فى حالات معينة مثل الحفلات التى تقام بمناسبة الزواج والحج وغيرها من المناسبات الدينية ، والحفلات العامة ، وأن تقوم بصرف أربع أقات من السكر فى حالات الزواج أو الولادة أو المرض و١٥ أقة للحفلات العامة ، التى تقام فى المدارس ويجوز أن تزيد الكمية تبعاً لعدد المدعوين بحيث لا تتجاوز ٣٠ أقة ، وبالرغم من محاولات الحكومةالمصرية كبح جماح غلاء الأسعار والتخفيف عن الطبقات الفقيرة ، إلا أن موجة الغلاء استمرت فى التصاعد، لأن مشكلة الغلاء لم تكن مشكلة محلية فقط ، وإنما كانت مشكلة عالمية أيضاً(١٢٤).

تسويق السكر داخلياً :

كانت شركة السكر تحتكر صناعة السكر وبيعه وتسويقه داخلياً وخارجياً ، فكانت تصدر جزءاً منه للخارج ، وتخص مصر بجزء آخر حسب نسبة إنتاجها كل عام ، وقد أثار احتكار الشركة لتسويق السكر بعض المشاكل بينها وبين التجار الذين اشتكوا من أن الشركة تعطى لمن تريد وتمنع السكر عن الباقى ، من أجل إحداث أزمة فى السوق فترتفع الأسعار، كما أنها لم تصرح ببيع جميع الأصناف، بل صرحت ببيع السكر الناعم والقمع والمكرر ، مع أنها أصناف لا يتاجر بها ، فى حين أنها منعت بيع الأصناف المتداولة مثل سكر البلاط والماكينة والناعم والسنترافيش ، وباعت أيضاً السكر للتجار بالأثمان التى يبيعون بها للجمهور مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار والبيع بدون مكسب تجارى (١٢٥).

وقدعملت الحكومة على تقييد شراء بعض السلع بفرض نظام خاص يسمى نظام الحصص أو البطاقات ، فأصدرت بطاقات تعطى لكل فرد الحق فى الحصول على مقدار معين من السلع حتى لا يحرم منها أحد، فحصل المستهلكون على كميات أقل مما يريدون شراؤه ، وبذلك كان نظام الحصص أو التسعير الجبرى يستعملان لمعالجة الندرة التى تسببها حالات الطوارئ وتلبية حاجة الفقراء من السلع الضرورية (١٢٦).

ويعتبر السكر من السلع التموينية التى كانت وزارة التموين تضع له سعراً موحداً فى السوق المحلى سواء بالنسبة لسكر البطاقات أو السكر الحر حيث كان السكر يباع للاستهلاك المباشر أو كمستلزمات إنتاج لصناعات أخرى كصناعة الحلوى والمياه الغازية ، كما أن السكر كان من السلع التموينية التى بمكن تخزينها وحفظها لمدد معينة ، مما

يؤدى إلى شراء المستهلكين لكميات كبيرة منه لمواجهة احتياجات المستقبل (١٢٧).

ويتخذ الطلب على السكر صورتين أساسيتين أحدهما طلب للاستهلاك المباشر للأفراد ، وهذا الطلب يتأثر بزيادة السكان وزيادة دخل الفرد ، أما الثانى فهو طلب المصانع الذى يتأثر بالعوامل المؤثرة فى الصناعات التى تعتمد على السكر كمادة أولية لها ،وكان التسويق يتم عن طريقين بنك التسليف وشركة السكر ، فالأول كان يقوم بتوزيع السكر الناعم الحر ، والشركة كانت تسوق سكر البطاقات والأنواع الفاخرة من السكر (١٢٨).ولم يكن توزيع السكر عاما فى كل أنحاء البلاد ، بل كانت بعض المدن مثل الزقازيق وإدفو وأسوان وإسنا لا يوجد فيها متعهدون ، وقيل فى تعليل ذلك أن الشركة كانت تشترط على كل متعهد أن يدفع تأمين قدره ألف جنيه ، وقد عجز تجار هذه المدن عن دفع هذا التأمين (١٢٩).

ولتلافى ذلك أصدرت وزارة الداخلية قراراً بالاتفاق مع شركة السكر ينص على قيام الشركة بإخطار الوزارة أسبوعياً بالكميات المباعة إلى تجار الجملة مع بيان أسمائهم ، وأن تتعهد بتسليم المبيع فى الحال لمنع تخزين السكر فى المخازن ، وأن تقوم الشركة بفتح مستودع كبير للبيع للجمهور فى القاهرة والإسكندرية (١٣٠).

وقد أبلغت مصلحة الجمارك شركة السكر بإلغاء التسعير الجبرى وإزالة القيود المانعة من استيراد السكر ، وكان نص القرار كالآتى " نبلغ حضراتكم أن المراقبة على السكر ستلغى نهائياً وتصبح تجارة السكر حرة من كل قيد ووقف التسعير الجبرى وإباحة الاستيراد من الخارج ، فنرجو تبليغ هذا للتجار" (١٣١).

وقد جاء صدور هذا القرار متأخراً عن موعده بشهرين ، حيث صدر فى شهر مايو عام ١٩٢٢ ، فى الوقت الذى كان فيه سعر السكر " جاوة " الناعم تسليم الإسكندرية ٢١ جنيهاً للطن ، وسعره وقت صدور القرار وصل إلى ٣٤ جنيهاً للطن بزيادة قدرها ١٣ جنيها فى كل طن ، وكان يمكن أن تستفيد مصر من فرق هذه الأثمان وتربح نحو ٣٢٥,٠٠٠ جنيهاً كل شهر من صنف واحد من السكر وهو الناعم (١٣٢).

وقد خصصت شركة السكر نسبة كبيرة من إنتاجها لصالح وزارة التموين لتوزيعه على أفراد الشعب بسعر خمسة مليمات للأقة مع إعطاء مصانع الحلوى نسبة من السكر ، ولكن بزيادة تبلغ ١٢ قرشاً للأقة ،أى أنها صرفت السكر المدعوم للنشاط التجارى ، وفى بعض الأحيان كان لا يتم صرف النسبة المقررة لمصانع الحلوى تبعاً لظروف الصناعة نفسها.

وفى عام ١٩٢٣ كانت مقطوعية السكر التى توزع فى القاهرة حوالى ٣٥٠,٠٠٠ قنطار ، ومقطوعية الأقاليم ٦٥,٠٠٠ قنطار ومقطوعية الإسكندرية ٢٠,٠٠٠ قنطار(١٣٣).

ويبين الجدول الآتى مقدار الإنتاج والاستهلاك المحلى للسكر بالطن :

السنة	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٣
الإنتاج	١٦٢٠ ٥٧	١٧٩٨ ٥٧	١٩٠٧ ٧٩	٢٢٣٥ ٠٥	١٩٠٨ ٠٣	١٧٤٧ ٠٧
الاستهلاك	١٤٦٧ ٦٥	١٥٨٠ ٨٦	١٥٨٠ ٨٦	١٩٣٧ ٠٧	٢٥٢١ ٥٠	٢٧٤١ ٩٤

وهذه الأرقام تدل على أن كمية الاستهلاك قد زادت زيادة محسوسة فبعد أن كان الإنتاج يفيض على الاستهلاك فى عام ١٩٣٩، إذ به يعجز عن تغطية الاستهلاك المحلى فى السنوات الأخيرة ، لذلك لجأت الحكومة إلى الاستيراد من الخارج (١٣٤).

ومن عيوب توزيع السكر أن الشركة لم تلتزم بإعطاء المطلوب للاستهلاك المحلى، وإنما كانت تصدره إلى فلسطين والسودان ، ففى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٠ صدرت كميات كبيرة ، ففى شهر سبتمبر صدرت نحو ٥٠٣ طناً ، وفى أكتوبر عام ١٩٤٥ صدرت ٢٣٩١ طناً.

وكانت مصلحة السكك الحديدية تتقاضى رسم تصدير إلى فلسطين قدره ١٩٠ قرشا للعربة الواحدة ، بينما كانت تتقاضى نحو ٥٦٢ قرشاً أجر للعربة الواحدة لنقل السكر من الحوامدية إلى أى مدينة فى مصر(١٣٥).

وقد اقتضت الحرب العالمية الثانية إصدار قوانين وتشريعات تتماشى مع حالة البلاد على الصعيدين الداخلى والخارجى ، ومن ذلك عدم

السماح بتصدير السكر أثناء الحرب إلا بعد أخذ تصريح ينص على أن تلك الكميات المصدرة لا تؤثر على استهلاك البلاد من السكر (١٣٦).

وقد تشكلت عدة لجان لبحث مسائل التموين فى مصر ، ومنحت هذه اللجان وزير التموين الحق فى تزويد البلاد بالمواد الخام اللازمة للصناعة وفرض قيود على إنتاج بعض المواد وتداولها واستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص وتحديد الأسعار من خلال لجنة تسمى " لجنة التسعير " مهمتها تحديد الأسعار أسبوعياً ، على أن تكون تلك الأسعار إجبارية وملزمة للجميع ولايجوز تعديلها.

وإبان الحرب العالمية الثانية ظهر التلاعب فى الأسواق ، فكانت مصانع الحلوى تبيع نصيبها من السكر بأسعار مرتفعة ، فضلاً عن ظهور السوق السوداء لبيع المواد الأولية وشرائها وبالذات الحصص التموينية(١٣٧).

وفى عام ١٩٤٥ أصدرت الحكومة أمراً عسكرياً رقم ٥٤٥ أوقفت بمقتضاه الترخيص للمصانع التى تستخدم السكر كمادة خام فى صناعتها، لزيادة عددها أكثر من اللازم ، وتشمل معامل الحلوى والغازوزة والبيرة وغيرها (١٣٨).

وعندما حاولت الشركة إحراج الحكومة بالامتناع عن تسليم الحصص الشهرية المقررة ، قامت الحكومة بالاستيلاء على كل ما تنتجه الشركة وتوزعه على أفراد الشعب بالبطاقات وجعل الكيروسين أساساً لتوزيع السكر ، وقد خضع السكر لنظام خاص بالنسبة لبيعه للسلطات البريطانية حيث عقدت الحكومة مع السلطات البريطانية اتفاقاً يقضى بالسماح لشركة السكر باستيراد أكبر كمية من الأسمدة وآلات العصير فى

مقابل إعارة السلطات البريطانية ما تراه فائضاً عن حاجة البلاد ، بالإضافة لدفع الحكومة البريطانية مبلغ ١٠ جنيهات تعويضاً عن كل أقة سكر يتعذر عليها رده (١٣٩).

وقد اجتمع مندوبو الغرف التجارية وأصدروا عدة قرارات بشأن توزيع السكر منها:

١- إسناد توزيع السكر إلى وزارة التجارة والصناعة لما لها من اتصال مباشر بطائفة التجار.

٢- أن ينضم إلى اللجنة الاستشارية للسكر مندوبون من الغرف التجارية .

٣- إلغاء عقود المتعهدين الذين يثبت من الاطلاع على دفاترهم عدم التزامهم بشروط التعهد .

٤- استبعاد الأشخاص الذين لا يمتون إلى تجارة السكر بصلة وإحلال تجار السكر محلهم(١٤٠).

وفى عام ١٩٥٢ ألغت الحكومة حصص المصانع والمستشفيات التى أصبحت تحصل على السكر اللازم من الأسواق بالسعر الحر بناءاً على القرار رقم ١١٣ ، والذى أبقى على بطاقات الاستهلاك العائلى ، وقد تزايدت الكميات المستهلكة من سكر البطاقات من ١٨٤ ألف طن عام ١٩٥١ إلى ١٩٢ ألف طن عام ١٩٥٦ وكان نصيب الفرد فى البطاقة من السكر يساوى نصف أقة أى ٦٢٤ جرام ، أما السكر الحر فكان يباع فى السوق على هيئة سكر ماكينة معبأ وسكر ناعم وسكر بودرة ، وكان إجمالى الكميات المستهلكة من السكر الحر تتذبذب بين الارتفاع

والانخفاض فقد انخفضت من ١١٢ ألف طن عام ١٩٥١ إلى ١٠٧ ألف طن عام ١٩٥٢ . ثم ارتفعت عام ١٩٥٦ إلى ١١٨ ألف طن (١٤١).

وكان السكر يوزع على تجاره ، وكانت بعض المحلات التجارية العريقة فى تجارة السكر ، لا تتمكن من الحصول على حصتها من السكر ، الذى أصبح يوزع على أشخاص لا يمتون بصلة لتجارة السكر ، فكانوا يتلاعبون بالأسعار ويتحكمون فى المستهلكين ، فإذا ارتفع سعر السكر جنوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة ، لأن هؤلاء التجار كانوا على اتصال وثيق بالشركة ويحصلون منها على مقادير كبيرة من السكر ، كما كانوا على علم تام بما سيتقرر من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، والقرارات التى ستتخذ بشأن توزيعه (١٤٢).

ولم يكن لهؤلاء الأشخاص دفاتر ولا يدفعون التأمين من مالهم الخاص وبالرغم من ذلك كانوا يحصلون على نحو ٣٥,٠٠٠ طن سكر فى العام ، ومن بين هؤلاء الأشخاص قضاة سابقون ، ومحافظ سابق ، وبلغ مقدار ما حصلوا عليه حوالى ١٥٠٠ طن ، وكان ثمن الطن الواحد ٣٥ جنيهاً (١٤٣).

وقد رأت الحكومة زيادة أعداد تجار السكر ، فكلفت الشركة بالإعلان عن طلب متعاقدين لمدة عام ، وكان من بين العشرة الذين تقدموا اثنان ليسوا من تجار السكر وهما " كامل بك فيضي ومصطفى لطفى " ولكن ذلك لم يحول دون قبولهم كموزعين ، و قد قبلت الشركة ٤٧ متعاقداً لمدة ثلاث سنوات، ثم زاد هذا العدد إلى ٨١ متعاقداً بالقاهرة و٢٣ بالإسكندرية و١٣ بالوجه البحرى و١٥ بالوجه القبلى ، وكان لهؤلاء المتعاقدين سجل تجارى ومكاتب ومعاونين لتصريف السكر (١٤٤).

ولحل أزمة تعاقد غير تجار السكر مع الشركة ، رأت وزارة المالية أن يتعهد المتعاقد بعدم التنازل لغيره عن عقده مع الشركة ، ,أن يكون للتاجر مكتباً يقصده كل من يريد شراء السكر، وأذونات للتسليم والتسلم (١٤٥).

وفى عام ١٩٤٦ أصدرت وزارة التموين أمراً بإلغاء أى عقد من العقود المبرمة بين الشركة وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم أو بعده بتهمة ارتكابه مخالفة أو حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسعير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا إذا رد إليه إعتباره ، أو كان قد حكم عليه فى جناية أو جنحة سرقة أو شغب أو خيانة أمانة أو تزوير أو غش أو الإتجار فى المخدرات، و لوزير التموين دون الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر سكر الجملة الذى ثبت تلاعبه فى توزيع السكر وتختار الوزارة من بين تجار الجملة من تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل فى أمره (١٤٦).

التجارة الدولية للسكر :

يمثل السكر أحد القطاعات الرئيسية فى التجارة الدولية ، فهو يعتبر المحصول الثانى الذى يلى القطن فى الأهمية الصناعية ، وقد أخذ معدل الإنتاج والاستهلاك العالمى للسكر فى زيادة مضطردة بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبح عنصراً هاما من عناصر التجارة الدولية.

وأصبح من الضرورى إيجاد هيئة تتولى تنظيم التعامل الدولى فيه وتوفير حاجيات الدول التى تستورده ، والمحافظة على اقتصاديات الدول التى تصدره لذلك تكون المجلس الدولى للسكر عام ١٩٥٣ كما أنشئت

السوق الحرة الدولية للسكر فى نفس العام للمحافظة على أسعاره وضمان عائد مجزى للمنتجين والعاملين بصناعة السكر(١٤٧).

وقد عقد ممثلو خمسين دولة منتجة ومصدرة ومستوردة للسكر مؤتمراً دولياً عام ١٩٥٣ كان الهدف منه ضمان المعروض من السكر للدول المستوردة والمصدرة بأسعار مجزية ومستقرة ، وزيادة استهلاك السكر فى العالم ، مع المحافظة على قوته الشرائية فى الأسواق العالمية للدول التى تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير السكر ، وقد تم فى هذا المؤتمر وضع اتفاقية دولية تتضمن هذه الأهداف والتى نشات عنها فكرة (السوق الحرة) ، ونص على أن تكون مدة الاتفاقية خمس سنوات قابلة للتجديد ، وانضم إلى هذه الاتفاقية الدول التى تمثل مراكز الإنتاج الرئيسية للسكر ، وكذلك الكثير من الدول المستوردة مثل كوبا والبرازيل وهايتى وجمهورية الدومينيكان وكولومبيا والفلبين والمكسيك وبيرو والاتحاد السوفيتى وبلجيكا واندونيسيا وهولاندا وفرنسا وألمانيا والهند ويوغوسلافيا وغيرها من الدول(١٤٨).

ومن الإجراءات التى اتخذها المجلس الدولى اتباع نظام الحصص حيث يحدد لكل من أعضائه المنتجين للسكر الحصة التى يطرحها بالسوق الحرة فى كل عام بغية إيجاد التوازن بين العرض والطلب ، كما نظم التعامل مع البلاد الأخرى المنتجة غير المنضمة إليه ، فضلاً عن أنه يقوم بتحديد الحد الأدنى للأسعار العالمية فى النطاق الذى لا يلحق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة ، ويجرى التعامل فى السكرالخام فى بورصة نيويورك على أساس السكر الخام الكوبى تسليم الرصيف بموانى كوبا.

ونظراً للنتائج التى حققها المجلس الدولى للسكر لصالح كل من البلاد المصدرة والمستوردة للسكر ، فقد جددت الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من عام ١٩٥٦ ، كما اتسع نطاق عضويته ، فأصبح شاملاً لجميع الدول المصدرة للسكر فى العالم (١٤٩).

وقد زاد حجم الإنتاج العالمى من السكر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لتوسع الدول فى صناعاتها الأساسية ، وعدم تركيز الجهود على خدمة المجهود الحربى واتجاه الدول النامية بعد تحررها من الاستعمار على العمل فى سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية ، ومن ثم لجأت إلى التوسع فى استغلال مصادر الإنتاج ، والاتجاه نحو التصنيع من حاصلاتها الزراعية ، لذلك بدأت بعض الدول فى تشييد المصانع الخاصة بإنتاج السلع الاستهلاكية وخاصة السكر ، حيث يعتبر مادة تموينية يستهلكها الشعب بجميع مستوياته ، فأقامت وحدات جديدة لهذه الصناعة ، وعملت على تشغيل الطاقات المعطلة للمصانع الموجودة بها ، فزاد حجم الإنتاج العالمى من السكر من ٢٨,٥٨ مليون طن عام ١٩٣٩/٣٨ إلى حوالى ٥٣ مليون طن عام ١٩٥٦/٥٥ وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الإنتاج العالمى من كل محصول سكر القصب وسكر البنجر، لذلك بدأت مصر بتصدير السكر إلى الخارج بعد تغطية الاستهلاك المحلى (١٥٠).

التعريفة الجمركية على السكر :

كانت التعريفة الجمركية وسيلة هامة لحماية الإنتاج الوطنى ، وهى مصدر إيرادات لخزانة الدولة ، وقد ظلت هذه التعريفة سارية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر،حيث حددت رسم الاستيراد بنسبة ٨% ، ولكنها لم تفرق بين أنواع السلع سواء أكانت خاماً أو نصف مصنوعة أو

تامة الصنع ، أو هل هى ضرورية أو كمالية ، واستثنت من ذلك السكر والكحول والتبغ بزيادة الرسم ٢% عن المقرر .

وقد انتعشت الصناعات الغذائية فى مصر بعد تعديل التعريفة الجمركية واستطاعت البلاد أن تغطى حاجتها بالكامل من السكر ، بل وتصدير الفائض منه للخارج ، مما شجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتعمل فى كل الصناعات المصرية (١٥١).

وفى ٢٦ سبتمبر عام ١٩١٧ صدر مرسوم سلطانى بتقرير رسم على السكر المصنوع والمكرر فى مصر قدره ١٧ مليم عن كل أقة وقت خروجه من المصنع أو إذا صدر ماعدا ما يلزم السلطة العسكرية البريطانية.

وقد تمتعت صناعة السكر فى مصر بالاستقرار بعد الحماية الجمركية ، ففى عام ١٩٣٠ فرضت ضريبة على السكر الوارد من الخارج قدرها ثلاث جنيهات عن الطن ، زيدت إلى خمس جنيهات عام ١٩٣٥ ، ثم إلى ٧,٥ عام ١٩٣٦ ثم إلى ٨و٩ جنيهات ، مما أدى إلى تزايد الإنتاج المحلى للسكر إلى ١٥٩ ألف طن عام ١٩٣٩ (١٥٢).

وبعد تطبيق التعريفة الجمركية ، منحت الحكومة شركة السكر حق الإعفاء من رسم الإنتاج عن ٩٠,٠٠٠ طن من السكر لتشجيع الشركة على زيادة الإنتاج لكفاية الأسواق المحلية (١٥٣).

وفى عام ١٩٥٦صدر القانون رقم ٧٦ الذى منع تصدير مخلفات المطاحن والنشا والسكر وغيرها بقصد توفيرها للصناعات الداخلية التى سوف تنشأ عليها(١٥٤).

تصدير السكر :

سمحت الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٠ لشركة السكر تصدير بعض إنتاجها بشرط كفاية الاستهلاك المحلى ، وفى عام ١٩٢٣سمحت برد رسم الاستهلاك المحصل من كمية السكر أثناء تكريره ، والإعفاء من رسوم الجمارك والرصيف عند التصدير.

كما سمحت الحكومة للشركة أن تستورد السكر المكرر من تريستا (بإيطاليا) بـ ٢٤ جنيها وتبيعه للمصريين بـ ٣٥ جنيها اعتبار من أول أغسطس ١٩٢٢ ، وفى نفس الوقت أباحت الحكومة للشركة تصدير السكروالمواد التى تصنع منه ، وكذلك قصب السكر بدون حاجة إلى ترخيص خاص ، فتمكنت الشركة من تصدير السكر المصرى وأدخلت السكر الأجنبى وباعته بأسعار السكر المصرى ، فربحت من بيعه فى ميناء الإسكندرية ما يتراوح بين ٢٠-٢٥ جنيها للطن (١٥٥).

وكانت مصر تصدر سكر القصب إلى السودان والسعودية والأردن والعراق ولبنان ومراكش والصومال وسوريا واليمن وإريتريا وليبيا وفلسطين (غزة) . فكانت الصادرات عام ١٩٥٥/٥٤ حوالى ٣٠,٥٠٠ طن.

وكانت الصادرات تتعرض للانخفاض والارتفاع بسبب زيادة حصة بعض الدول من السكر وزيادة عدد أسواق التصدير إلى جانب تصدير كميات من السكر المصرى إلى الصومال مقابل استيراد السكر الكوبى بدلاً منه لإعادة تصديره بعد تكريره ، أما الانخفاض فيعود إلى أن بعض الدول كانت تحصل على السكر المصرى على سبيل الإعانة.

و هذا الجدول يوضح الكميات المصدرة والبلاد التى يصدر إليها من عام ٥٤- ١٩٥٦:

السنة المالية	الكميات المصدرة	متوسط سعر البيع مليم جنيه	البلاد المصدر إليها مرتبة حسب الكميات المصدرة
١٩٥٥/٥٤	٣٠,٥٠٠	٤١,٤٨٠	السودان- جدة- عمان- إرتيريا- العراق - بيروت- غزة
١٩٥٦/٥٥	٢٤,٣٧١	٤٠,٢٥٨	السودان - السعودية- الأردن- مراكش - غزة

ويتضح من الجدول أن الصادرات عام ١٩٥٥/٥٤ كانت حوالى ٣٠,٥٩٩ طن ثم أخذت فى الانخفاض حتى وصلت إلى ١٧٠٣٩ طن عام ١٩٥٦ ، علماً بأن سعر الدولار كان ٤٣ قرشا و ٧٣٩ مليماً (١٥٦).

واردات مصر من السكر:

كانت مصر تستورد كميات من السكر المكرر الخام الذى تكرره فى مصانع التكرير بالحوامدية لإعادة تصديره مرة أخرى إلى الخارج .

وقد زادت واردات مصر من السكر الخام إلى ١٨ ألف طن عام ١٩٥٠، وتعتبر كوبا المصدر الرئيسى لواردات مصر من السكر الخام فيستورد لتكرير جزء منه ، وذلك لانخفاض تكاليف التكرير محلياً عنها فى

كوبا ، أما الجزء الآخر من السكر الكوبى المستورد فكان يخلط بالسكر المصرى ويطرح فى الأسواق للاستهلاك المحلى ، نظراً لارتفاع نسبة الحلاوة فيه ، وبذلك تتوفر كميات من السكر المصرى يمكن تصديرها إلى الخارج بأسعار تفوق كثيراً أسعار استيراد السكر الكوبى الخام ، وكانت مصر تستورد السكر الخام من البرازيل والسكر المكرر من الارجنتين .

والجدول التالى يوضح كمية السكر الخام والمكرر المستورد بالطن :

السنة	كمية السكر الخام (بالطن)	كمية السكر المكرر (بالطن)
١٩٥٠	١٨,٠٠٠	١١٦
١٩٥١	----------	١١١
١٩٥٢	----------	١١١
١٩٥٣	----------	١١٦
١٩٥٤	----------	١٢٥
١٩٥٥	----------	١٧٢
١٩٥٦	----------	٩٥

ويتضح من الجدول السابق أن كمية الواردات من السكر المكرر أخذت فى الانخفاض من ١١٦ ألف عام ١٩٥٠ إلى ٩٥ ألف عام ١٩٥٦ ، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج الداخلى من السكر ، وتغطية حاجة

الاستهلاك المحلى ، مع وجود فائض لتصديره للخارج ، أما السكر الخام فلم تزد كميته عن ١٨ ألف طن (١٥٧).

ومن خلال تحليل التجارة الخارجية للسكر ، نجد أن مصر لم تستطع غزو الأسواق العالمية للسكر لعدة أسباب :

١- أن فائض إنتاج مصر من السكر لم يكن قد وصل إلى الحد الذى يسمح لها بتصديره إلى السوق العالمية ،حيث اقتصر تصديره على الدول العربية فقط ، لقربها منها وانخفاض مصاريف الشحن والنقل عنها فى حالة التصدير إلى الأسواق العالمية ، وقد بدأ تصدير السكر إلى البلاد العربية من عام ١٩٥٥/٥٤عندما أصبح هناك فائضاً من السكر يمكن تصديره.

٢- أن تكاليف التصنيع ومصاريف الشحن للطن من السكر المصدر إلى دول العالم الأوروبى ، كانت تزيد كثيراً عن السعر الذى تصدر به إلى الدول العربية ، حيث كانت تكاليف توريده ٣٣ جنيها للطن ، فى حين أن تكاليف نقله إلى موانى كوبا تبلغ ٣,٥ جنيها للطن ، أى بزيادة عن السعر العالمى للسكر مقدارها نحو تسعة جنيهات للطن ، أما تصديره إلى الدول العربية والسودان واليونان ،فإنه كان يوفر قدراً من النولون(١٥٨).**البحرى حوالى ٢ جنيها للطن** (١٥٩).

المنتجات الثانوية لصناعة السكر :

صحب التوسع فى صناعة السكر ظهور بعض الصناعات الثانوية التى تستمد خاماتها الأولية من ناتج صناعة السكر ، مثل المولاس والكحول وغاز ثانى أكسيد الكربون والخل والخشب الحبيبى وغيرها من المنتجات.

أولاً : المولاس

ينتج المولاس بعد استخلاص معظم السكريات الموجودة بعصير القصب فيكون هو المحلول الأسود المتبقى ، الذى يحتوى على سكريات أحادية غير قابلة للتبلور وتصل نسبة السكر من ٤٠%إلى ٤٥% كما يحتوى على نسبة عالية من الشوائب والقليل من الفيتامينات والحديد، لذلك يستعمل المولاس كعليقة تخلط بعلف الحيوانات ، وكدواء يفيد فى تقوية الشعر ، وقد زاد إنتاجه لزيادة الكمية المصنعة من القصب .

وتعتبر إنجلترا واليونان وإيطاليا من أهم الدول التى تستورده ، وقد تأرجحت الكميات المصدره منه من عام ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ بين الزيادة والنقص بسبب تقلب الأسعار ، كما يتأثر سعره بسعر الذرة فى الخارج ، وذلك لاستعماله مع المولاس فى صناعة العلف.

والمولاس هو المادة الخام التى يعتمد عليها فى صناعة الخميرة ، فينتج فدان قصب عند عصره نحو ٢ طن مولاس ثمنها ١٤ جنيها على أساس ثمن الطن ٧جنيهات تقريباً، ويمكن الحصول من طن المولاس على ٢٤٥ لتر كحول و ٣٥٠٠ لتر خل و ٩ كجم خميرة جافة وخميرة بيرة ، وسلفات البوتاسيوم والاسيتون (١٦٠).

ثانياً : الكحول

من الصناعات التى أنشأتها الدائرة السنية لتكتمل صناعة السكر وقد أقامت له ستة مصانع بلغ متوسط إنتاجها من عام ١٩٠٠ – ١٩٠٣ نحو ١,٤٠٠,٤٠٠ كيلو جراماً سنوياً ، ويغطى جزءاً من الاستهلاك المحلى ويكمله بعد ذلك بالكحول الأجنبى الذى تستورده مصر من إيطاليا وتدفع لمصدريه جعولاً(١٦١).

والكحول أنواع المحول والنقى والأميل ، والكحول المحول يستخدم فى صناعة الموبيليا بالاضافة إلى استخدامه كوقود ، ويدخل الكحول النقى فى صناعة المستحضرات الطبية والعطور والمشروبات الروحية وصناعة الخل وكان رسم إنتاجه ٧١٤ مليماً .

وكان القطر المصرى يدفع رسماً قيمياً (١٦٢). قدره ٨%، ثم أضيف رسماً آخر قدره ٢٠ قرشاً عن كل لتر كحول مطلق ، وقد أسس المسيو كوتسيكا عام ١٨٩٢فى طره مصنعاً لصناعة الكحول ، أنتج ثلاثة أرباع الكحول فى مصر ، وقدر ما كان ينتجه بنحو ١١ مليون كجم من درجة نقاء ٩١ – ٩٦ درجة.

وقد تراجع إنتاج الكحول من ١٩٠٤ – ١٩٢٦نحو ٢٥,٠٠٠ طن بسبب المرسوم الخاص بصناعة التقطير الذى صدر عام ١٩٢١ حيث فرض رسماً إضافياً قدره ٢٠ قرشاً عن كل لتر من الكحول المطلق المصنوع فى مصر والوارد من الخارج ، وبذلك نقص المبيع من الكحول بمقدار مليون لتر أى ٢٥% تقريباً مما أدى إلى شح فى موارد الخزانة المصرية ، وتضاءل مبيعات مصنع طره من الكحول بين عامى ١٩٢٧/١٩١٧ (١٦٣).

وبعد أن أُدخل الكحول فى الخدمات الطبية والروائح ومستحضرات التجميل زادت الكمية المستهلكة منه ، وقابل هذه الزيادة فى الاستهلاك زيادة فى الإنتاج وتختلف درجة الكحول النقى المباع للاستهلاك المحلى عن درجة تركيز الكحول النقى المصدر للخارج ، فلكل منهم مواصفاته الخاصة حسب الغرض الذى يستعمل من أجله ، فمثلاً الكحول النقى المصدر إلى اليونان به نسبة مرتفعة من الكحول مع كمية قليلة من الماء لأنه يخلط بالنبيذ حتى يكون له طعم لاذع ، أما الكحول المباع للاستهلاك المحلى ،فيكفى أن يكون به ٩٦% كحول و ٤ % ماء لاستعماله فى الأغراض الطبية (١٦٤).

ثالثاً : الخل

يعتبر الخل الطبيعى من المواد الهامة فى الصناعة فهو يدخل فى بعض الصناعات الغذائية مثل صناعة الطماطم والتخليل ، كما أنه يدخل فى بعض الاستخدامات المنزلية ويحضر منه تجاريا الأسيتون ، كما يستعمل فى بعض الصناعات الكيماوية .

ومن فوائده الصحية أنه ينظم الاحتياطى القلوى للجسم وينبه الشهية وينشط العصارات اللعابية والمعدية وعمليات الهضم ، ويرجع انخفاض إنتاج الخل إلى انخفاض أسعار الخل الصناعى الذى يعتبر سلعة بديلة للخل الطبيعى ، حيث كان الخل الصناعى ينتج فى مصنع حامض الخليك التابع لشركة السكر والتقطير وحظر استيراده من الخارج ، وقصره على الأغراض الكيميائية ، مما أثر على زيادة الطلب على الخل الطبيعى وبالتالى زيادة الكمية المنتجة من الخل الصناعى(١٦٥).

رابعاً : ثانى أكسيد الكربون

ثانى أكسيد الكربون ناتج من صناعة إنتاج الكحول من المولاس إذ ينتج من مرحلة التخمرالكحولى للمولاس ، فيجمع و ينقى ويعبأ فى اسطوانات لاستخدامه فى صناعات كثيرة مثل المياه الغازية وتعبئة اسطوانات الإطفاء .

وترجع الزيادة فى استهلاكه محلياً إلى تصنيع المياه الغازية محلياً لزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة عدد السكان ، وزيادة الكمية المعبأة منه فى اسطوانات إطفاء الحريق (١٦٦).

خامساً : مصاصة القصب

تعتبر من أهم مصادر صناعة الورق ويمثل المصاص ٢٢- ٣٠ % من وزن القصب ، ويحتوى المصاص كيماويا على ٤٥ -٥٠ % رطوبة و١-٢ سكر وهو يستعمل كوقود لتوليد البخار اللازم لعمليات إنتاج السكرحيث أن ٤-٥ طن منه تعادل طناً واحداً من الفحم من حيث القيمة الحرارية ولما كانت كميته تزيد بحوالى ٢٥% عن الحاجة إليه كوقود فى المصانع الحديثة ، فإنها تحرقه فى مراجلها البخارية لتفادى مشاكل التخزين ، وفى عام ١٩٢٠ كانت هناك تجارب ناجحة لصناعة الألواح العازلة من المصاصة.

ويستخدم المصاص فى مصر فى إنتاج مادة " الفوفورال " التى تستعمل فى تنقية زيوت التشحيم ، ويدخل فى صناعة البلاستيك والنايلون وصناعة ألواح البناء والحرير الصناعى والورق والخشب الحبيبى الذى

يستخدم فى صناعة الموبيليا بدلا من الخشب السويدى الذى يستودر من الخارج بالعملات الصعبة (١٦٧).

سادساً : شمع القصب

يوجد الشمع على السطح الخارجى لعود القصب بنسبة قليلة ، ويتجمع فى مخلفات تصنيع قصب السكر فى كل من مصانع السكر والعسل الأسود ، بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ – ٣٠ % وينتج منه نوع من الشمع الذى يعتبر من أجود الأنواع لصناعة الورنيشات لأنه يعطى طبقة رقيقة لامعة لا تجذب الأتربة وهو يعتبر من الشمع الصلب الذى يمكن استعماله فى صناعة ورق الكربون للطباعة ، وقد أقامت شركة السكر وحدة صناعية لإنتاج هذا النوع من الشمع فى مصنع كوم امبو .

ويستخلص شمع القصب عن طريق دحرجة سيقان القصب فى حوض ماء ساخن، ويكون اتجاه تيار الماء الساخن عكس اتجاه الدحرجة فينصهر الشمع ويطفو فوق الماء الساخن حيث ينزع وينقى (١٦٨).

سابعاً : كسب المرشحات

يعرف بالغشيم ، ويقدر بحوالى ١ – ٤ % من وزن القصب ، ويحتوى على ٦٠ – ٧٠ % ماء ونسبة عالية من أملاح الكالسيوم وأكسيد الحديد وبعض البروتينات ، وتتوقف كميته على صنف القصب ودرجة نظافته وقوة العصارات ، ويستعمل كسماد وفى إنتاج الشمع (١٦٩).

ثامناً : صناعة العسل الأسود

من الصناعات الريفية القديمة ، وتعتبر " سرياقوس " بمحافظة القليوبية من أشهر مدن الجمهورية ، فى صناعته ، ومدينة فرشوط بقنا ، وديرمواس بالمنيا وهو غذاء صحى ذو فائدة عظيمة للجسم ، وهو مادة رخيصة غنية بالكربوهيدرات ويحتوى على نسب كبيرة من أملاح الكالسيوم البوتاسيوم والكبريت والفوسفور كما يحتوى على نسب عالية من الحديد العضوى الذى يقى الجسم من فقر الدم والضعف العام ، بالإضافة إلى أنه يحتوى على مواد بروتينية وفيتامينات .

وتتوقف كمية العسل الأسود على عدة عوامل أهمها : ضعف القصب وكميته وقوة العصارات ومدى العناية بعمليات العصير والتركيز ، وينتج من فدان القصب ١٠٠ قنطار من العسل الأسود ، وموسم صناعته يبدأ عادة من أواخر شهر ديسمبر فى الوجه القبلى ، وأواخر فبراير فى الوجه البحرى.

ويتصف العسل الأسود الجيد بلونه الأحمر الفاتح الشفاف الخالى من الشوائب . وهو حلو المذاق ، وتتميز صناعة العسل الأسود بطابعها البدائى وكان من عيوب العسل المصنع أنه قليل الكثافة لعدم تركيزه أثناء طبخه للحصول على كميات زائدة منه، ومثل هذا العسل سرعان ما يحصل به تخمر وتزداد حموضته ، كما أن لونه مشوب بالخضرة الداكنة لعدم تصفيته أثناء عملية الطبخ ويميل لونه إلى السواد نتيجة لشدة درجة الحرارة وإطالة مدة طبخه ،كما ترجع رداءة صفات العسل الأسود إلى استعمال قصب غير ناضج فتزداد حموضته (١٧٠).

تاسعاً : صناعة الحلوى والشيكولاته

ارتبطت صناعة الحلوى بصناعة السكر التى انتعشت أثناء الحرب العالمية الأولى ، لقلة المستورد من الخارج وكثرة الطلب من قوات الحلفاء فى مصر على الشيكولاته .

والمقصود بصناعة الحلوى هى صناعة الملبس والفندان وغيرها ، وقد حاولت بعض المصانع المتخصصة فى صناعة حلوى الملبس تطوير تلك الصناعة عن طريق استيراد آلات صنع الملبس وتشكيله وتلوينه من الخارج لرفع جودة الصناعة ، كما استطاعت هذه المصانع تعديل العديد من القرارات التى أصدرتها الحكومة لخفض إنتاج الحلوى وقت أزمات السكر ، مثل تحديد حصص كافية من السكر لمصانع الحلوى (١٧١).

وفى عام ١٩٤٥ أنشأ اتحاد الصناعات المصرية غرفة صناعة الحلوى لمساعدة هذه الصناعة على مواجهة الصعاب التى واجهتها أثناء الحرب العالمية الثانية ، كالإتجار بالسكر فى السوق السوداء وغيرها من الأساليب التى أضرت بهذه الصناعة ، وقد نجحت الغرفة فى إصدار القرار الوزارى رقم ٥٦٨ لعام ١٩٤٥الذى نظم هذه الصناعة ، كما كلفتها وزارة التموين بتحديد حصص المصانع من السكر على أساس إنتاج كل مصنع (١٧٢).

ومن القرارات التى اتخذت لتحسين جودة تلك المنتج قرار وزير التموين رقم ١٥٦ لعام ١٩٥١ الذى نص على " حظر صناعة حلوى الفندان بجميع أصنافها إلا إذا كانت مخلوطة بالفستق أو اللوز أو الفول السودانى أو جوز الهند أو البندق لضمان تحسين مذاقها "

ومن أشهر مصانع الحلوى فى مصر مصنع رويال بالإسكندرية وإيكا والجندويل ، والشركة الصناعية والتجارية لألبان المندرة لتحضير اللبن المجفف (١٧٣).

وقد أنشأ مصنع رويال للشيكولاته عام ١٩٢٠ ، ومازال موجودا حتى الآن وبدأ تأسيسه فى الإسماعيلية ولكنه لم يحقق نجاحاً نظراً لارتفاع نسبة الرطوبة فى الجو ، مما عرقل تجمد منتجاته فأعيد توطينه فى القاهرة عام ١٩٢٤.

وفى عام ١٩٢٩ تم نقله إلى الإسكندرية فحقق نجاحاً كبيراً لانخفاض درجة الحرارة بهذه المدينة خاصة فى فصل الصيف ، مما ساعد على تجمد خليط الشيكولاته السائل.

وابتعدت مصانع الشيكولاته عن التوطن فى الوجه القبلى لارتفاع درجة الحرارة فيها، وبالتالى تضطر هذه المصانع إلى استعمال مبردات الهواء (الثلاجات) مما يرفع من تكلفة الإنتاج ، فيؤدى ذلك إلى عجز هذه المصانع عن منافسة نظائرها المنتجة من المصانع التى تعتمد على الترطيب الطبيعى .

ومن الملاحظ أن صناعة الشيكولاته فى أوربا وأمريكا أكثر نجاحاً من مصر لبرودة الجو ، مما يمكن مصانع الحلوى من العمل معظم أيام السنة(١٧٤).

والخلاصة أن صناعة السكر من الصناعات العملاقة التى تنتج وتصنع منتجات ثانوية لا تقل أهمية عن صناعة السكر.

و يتضح مما سبق أن نجاح مصر في صناعة قصب السكر كان نتيجة لتضامن وزارة الزراعة مع الدولة المصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر ، و لكي يستمر هذا النجاح لابد من استخدام الطاقات المعطلة فى المصانع وزيادة المساحات المزروعة من القصب لزيادة المحصول ، وإنشاء مصانع جديدة والتوسع فى هذه الصناعة الهامة ، وتدعيم أبحاث القصب لمقاومة الحشرات والآفات الضارة بالمحصول ، وإرسال البعثات العلمية والعملية للخارج وحضور مؤتمرات القصب، والاهتمام بالدراسات الاقتصادية لإنتاج القصب وتصنيعه.

كما يجب على الدولة الاهتمام بمزارعى القصب وتقديم الدعم المادى والمعنوى لهم عن طريق تخفيض نفقات إنتاجه لأنه من المحاصيل المجهدة للأرض والفلاح ، فيجب على شركة السكر والتقطير المصرية أن تقوم بتحسين طرق الزراعة وتوفير الآلات الزراعية اللازمة وتقديم السماد والتقاوى لهؤلاء الفلاحين بنفقات قليلة ، كما يجب أن تتولى الجمعيات الزراعية عمليات مكافحة الفئران التى تأكل معظم المحصول ، مما يؤدى إلى فقدان المزارع نصف ثمنه ومنح قروض ميسرة للمزارعين تدفع على أقساط متباعدة ، و يجب على شركات السكر أن توفر وسائل النقل اللازمة لنقل المحصول من أماكن زراعته إلى المصانع فى أقصر وقت ممكن حتى لا ينخفض الناتج من السكر وبالتالى ينخفض ثمن القصب ، والاهتمام بوسائل الرى والتوسع فى المساحات المزروعة قصباً ، ويجب العناية بمد شبكة من السكك الحديدية لتقوم بتوصيل القصب من مناطق زراعته إلى مراكز الصناعة ، وزيادة عدد عربات الديكوفيل وصيانتها وإصلاح خطوطها، والعناية بعمال مصانع السكر وتقديم الخدمات الصحية لهم ،

والحوافز المادية أيضاً حتى يقبل العمال على العمل بجد ونشاط ، مما يؤدى إلى زيادة الناتج من هذه الصناعة وبالتالى تقوية ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد المصرى .

الخاتمة:

هكذا نجحت مصر فى زراعة القصب البلدي في الوجه القبلي وأدخلت عليه بعض الأصناف التي استوردتها من الخارج ، لتحصل على محصول عالي الجودة في حين أن القصب من المحاصيل الزراعية المجهدة للأرض و التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ، كما أنه من المحاصيل المكلفة في الإنتاج و التسويق.

و بالرغم من ذلك نجحت في تصنيع قصب السكر لأنه من الصناعات الغذائية الهامة التي تدخل في العديد من الصناعات الثانوية مثل المولاس و الخل و العسل الأسود و الحلوى و غيرها من الصناعات.

و صناعة السكر من الصناعات الاحتكارية التي استأثر الأجانب و خاصة الفرنسيين بالقسط الكبير منها إلى جانب بعض اليهود و الإيطاليين لأنها من الصناعات سريعة العائد ، وقد أدى تعنت شركات السكر الأجنبية و منها شركة كوم امبو إلى قيام العمال بإضراب عام للمطالبة بتحسين الأجور و تخفيض ساعات العمل ، و قد تمكنت السلطات المصرية من قمع هذا الإضراب ، مما أدى إلى تعجيل حكومة الوفد عام ١٩٣٦بإصدار العديد من التشريعات لتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل و إنشاء نقابات للعمال.

و قد تعرضت مصر خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية لأزمة غلاء أسعار السكر نتيجة لاستهلاك قوات الحلفاء لكمية كبيرة منه ، إلى جانب ارتفاع أسعار القصب و سوء نظام توزيع السكر و جشع التجار ، و قد حاولت الحكومات المتعاقبة مواجهة هذه الأزمة عن طريق إصدار العديد من القرارات إلى جانب إنشاء وزارة خاصة للتموين و تطبيق التسعير

الجبري على جميع المحافظات المصرية و صرف إعانة غلاء المعيشة و غيرها.

و قد تولت شركة السكر و التقطير المصرية تسويق السكر داخلياً ، كما كان لها دور كبير في تسويق السكر دولياً إلى معظم الدول العربية ، و كان للتعريفة الجمركية أثر كبير في انتعاش الصناعات الغذائية و خاصةً صناعة السكر مما أدى إلى تصدير الفائض منه للخارج.

و استمر احتكار الشركات الأجنبية لهذه الصناعة الهامة في مصر حتى صدور الأمر العسكري رقم٤ لعام ١٩٥٦ الذي فرض الحراسة على أموال اليهود و الفرنسيين و البريطانيين في مصر ، وبموجب هذه القرارات امتلكت مصر ٥١% من أسهم شركة السكر التي أصبح اسمها شركة السكر و التقطير المصرية.

الهوامش

(١) محمد إبراهيم حسن ، الزراعة والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧

(٢) حامد محمود البلقينى ، زراعة المحاصيل الزراعية ، القاهرة ١٩٤٩ ص٧٥٩.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) فبريقة أو فابريكة ، كلمة إيطالية معناها المصنع ، وفى الفارسية فابريك ، وقيل هى كلمة فرنسية Fabrique بمعنى معمل ، زين العابدين شمس الدين نجم ، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص ٣٩٥ .

(٥) تقرير المالية والإدارة فى مصر والسودان ، تقرير رفعه غورست قنصل دولة إنجلترا إلى السير " ادورد جراى " ناظر خارجية دولة إنجلترا ١٩٠٨ / ١٩٠٩، ص ٣٤ .

(٦) تقرير وزارة الزراعة ، أبحاث قصب السكر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٣٩ .

(٧) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الرابع ، محضر الجلسة رقم ٣٩ الثلاثاء ١٥ مايو ١٩٢٥ ، ص ٩٥٧ .

(٨) مجلة الصناعات الزراعية ، المجلد الثانى ، مايو ١٩٣٣ ، ص ٣٠ .

(٩) حامد محمود البلقينى ، مرجع سابق ، ص٧٥٩ .

(١٠) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، محضر الجلسة ٣٩ ، ص ٩٥٨.

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) المصدر نفسه

(١٣) نوال محمد قاسم ، تطور الصناعة خلال الفترة من ١٨٠٠-١٩٥١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٠٦ .

(١٤) عبد العزيز عجيمة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ ،ص ٢٥٤ .

(١٥) فؤاد مرسى ، الأعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية ، مجلة الطليعة ، العدد التاسع ، السنة السابعة ، سبتمبر ١٩٦٧ ، ص ٤٨.

(١٦) هند عبد اللطيف ، الصناعة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين ١٩٠٠ – ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ٢٠٠٨ ، ص ٢٢ .

(١٧) محمد إبراهيم حسن ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(١٨) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٩) ابتسام محمد عبد المنعم ، اقتصاديات إنتاج قصب السكر فى مصر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٢٥،١٢٦ .

(٢٠) حامد محمود البلقينى ، مرجع سابق ، ص ٧٥٩ .

(٢١) حسن الطوبجى ، قصب السكر فى مصر ، مؤتمر قصب السكر بأسوان ، مارس ١٩٦٤ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢٢) على أحمد هارون ، جغرافية الزراعة ، دار الفكر العربى ، القاهرة، ٢٠٠١ ،ص ١٩١ .

(٢٣) حسن الطوبجى ، المرجع نفسه ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٢٤) على أحمد هارون ، المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

(٢٥) محمد إبراهيم حسن ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

(٢٧) مجلة الصناعات الزراعية ، المجلد الثانى ، مايو ١٩٣٣ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢٨) المرجع نفسه .

(٢٩) مجلة التجارة والصناعة ،المطبعة الأميرية ١٩٤٤ ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، ص ٦٤ .

(٣٠) تقرير وزارة الزراعة ، مذكرة توضح ما قامت به اللجنة ، بتاريخ ٢٧ أغسطس عام ١٩٣٣ .

(٣١) مجلة الفلاح المصرى ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، ديسمبر ١٩٣٣ ، ص ٢٢ .

(٣٢) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الأول ، الهيئة النيابية التاسعة ، المجلد الثانى ، مضبطة الجلسة ٢٦ ، بتاريخ ١٥ يولية ١٩٤٥ ، ص ١٠٣٠، ١٠٣١ .

(٣٣) محافظ مصلحة الشركات ، كود أرشيفي رقم ٠٠٣٠١٩- محفظة رقم ٩٧ ملف ٤. ١٨٤-٦ ،ص ٣، معاملة شركة السكر مع الفلاحين .

(٣٤) محافظ مجلس الوزراء ، كود أرشيفى رقم ٠٠١٥٥٢٣٠ – ٠٠٨١، محفظة رقم ١٥٢ ، ملف رقم ٤ ، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٣٣ .

(٣٥) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، الجلسة رقم ١٥ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤١ ، ص ٢٩٧ .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أسيوط ١٩٩١.، ص ٣٧ .

(٣٨) عصير القصب ، يتم وزن شحنات القصب بعد وصولها إلى المصنع مباشرة لمحاسبة المزارع على ثمنه ، ثم يدخل القصب عصارات متتالية تستخلص منه كل ما به من عصير ، ويخرج العصير من العصارات على هيئة سائل عكر يميل لونه إلى الاخضرار فيصفى وينقى بالجير والغاز الكبريتى ويرشح عدة مرات ثم يغلى حتى يتبخر ما به من ماء ، فيتركز وتتكون حبات السكر فى تربينات دائرية تستخلص تلك الحبات من العسل وتعبأ فى أجولة وترسل إلى مصنع التكرير ، هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ،١٤١ .

(٣٩) المولاس : هو الجزء المتبقى بعد استخلاص السكر من العصير وتقوم عليه صناعة الكحول والخل والخميرة البيرة الجافة ، ويستخدم فى صناعة لب الورق والخشب الحبيبى وشمع القصب ، ويمكن إضافة المولاس إلى الأراضى الجديدة لزيادة خصوبتها واحتوائها على العديد من العناصر المغذية ، هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٦٠.

(٤٠) على أحمد هارون ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(٤١) ابتسام محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤٢) مضابط مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الثامن عشر ١٩٤٢- ١٩٤٣ ، الجلسة ١٣ ، الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٤٣، ص ٢٦١ .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) محمد سيد نصير وآخرون ، أصول الجغرافيا ، ج ١ ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص٢٥٠ .

(٤٥) على أحمد هارون ، جغرافية الزراعة ، ص ١٩٣ ، ١٩٤.

(٤٦) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة ٢٧ ، الأربعاء ٥ مايو ١٩٣٧ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤٧) تقرير وزارة الزراعة ، الخطة العامة لتصنيع السكر ، المطبعة الأميرية ١٩٦٤.

(٤٨) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة ٢٧ ، الأربعاء ٥ مايو ١٩٣٧ ، ص ٧٧، ٧٨

(٤٩) محافظ عابدين ، كود أرشيفى رقم ٠٠٤٥٧- ٠٠٦٩ ، محفظة رقم ٢٧ وثيقة رقم ٩٥- ٢/٥ ، مذكرة قدمها وزير المالية إلى مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٢٦ ، بخصوص نقل قصب السكر.

(٥٠) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٤٧.

(٥١) الوقائع المصرية ، العدد ١٥٤ (غير الاعتيادى) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ .

(٥٢) محمد محمود الديب ، الصناعات الغذائية فى مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٨٢ .

(٥٣) نسرين سليمان محمد ، دراسة اقتصادية لإنتاج بنجر السكر فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٥٧.

(٥٤) المرجع نفسه .

(٥٥) على أحمد هارون ، جغرافية الصناعة ، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١٩٩ .

(٥٦) المرجع نفسه ، ص ١٩٩ .

(٥٧) محمد محمود الديب ، الصناعات الغذائية ، ص ٥٨٣ .

(٥٨) على أحمد هارون ، جغرافية الصناعة ، ١٩٩ .

(٥٩) نوال محمد قاسم ، تطور الصناعة ، ص ٢٠٦ ،٢٠٧ .

(٦٠) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ١٤٣ .

(٦١) تكرير السكر ، هو أن يذاب السكر الخام من جديد ويرشح الشراب ثم يمر خلال طبقة من الفحم الحيوانى فيخرج منها نظيفاً ناصع البياض ، وتستعمل أول دفعات هذا الشراب وأنقاها فى صنع سكر النبات وسكر الأقماع والدفعات التالية تستعمل فى صناعة سكر القطع العادى والسكرالناعم ،هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٦٢) نوال قاسم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦٣) فرغلى على تسن ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٦٤) تقرير من المالية والإدارة عن الحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ من اللورد كرومر قنصل إنجلترا فى مصر إلى السير إدورد جراى ناظر الخارجية ، مطبعة المقطم ، ١٩٠٦ ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٦٥) تقرير كرومر ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

(٦٦) تقرير كرومر ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

(٦٧) جمال سعيد ، التطور الاقتصادى فى مصر ، مطابع رمسيس الكبرى ، القاهرة ،١٩٥٤ ، ص ١٧٠ .

(٦٨) فرغلى على تسن ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ ، وانظر هند عبد اللطيف مرجع سابق ، ص ١٤٣، ١٤٤ .

(٦٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة رقم ٥٢ بتاريخ ١٨ ، ١٩ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢٢٨٧ .

(٧٠) محمد محمود الديب ، الصناعات الغذائية ، مرجع سابق ، ص ٥٨٩ .

(٧١) ابتسام محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٧٢) محافظ مصلحة الشركات كود ارشيفى رقم ٣٠١٩ – محفظة رقم ١٤٤ احصاء الشركات المساهمة ملف ١٨٢ – ١٣، ١٨ ج١ ، ص ٤٢٥ .

(٧٣) محمد محمود الديب ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ .

(٧٤) محافظ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٤ ، ملف ١٨٢-٣/١٨١ص ٤٢٥.

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة رقم ٢٩ ،الاثنين ١٧ مايو ١٩٣٧، ص ٨٣٢.

(٧٧) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم ٢٩ ، الاثنين ١٧ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨٣٢ .

(٧٨) المصدر نفسه ، مضبطة الجلسة ٥٠ ، الخميس أول يولية ١٩٣٧ ، ص ٧١٦ .

(٧٩) المصدر نفسه ، دور الانعقاد العادى الثالث ، الجلسة ١٩ ، الأثنين ١٤ مارس ١٩٤٩ ، ص ٦٤٤ .

(٨٠) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢ ص ٥، وانظر هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ص ٣١ .

(٨١) أمين عز الدين ، نشوء الطبقة العاملة المصرية ، مجلة الطليعة ، العدد الخامس ، مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٤ .

(٨٢) نبيل عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص ٦.

(٨٣) محافظ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٦ ، ملف رقم ١٨٢-٧/٢ جـ٢ ، الشركة العامة لمصانع السكر و التكرير المصرية.

(٨٤) محمود محمد جاد ، التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٣٠٣ .

(٨٥) محافظ مصلحة الشركات ، كود أرشيفى رقم ١٠٠٣٠١٩ – محفظة رقم ١٤٦ ،ملف ١٨٢-٣/٧/ج٢ الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير ، ص ٤٨١ .

(٨٦) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، الجلسة رقم ٦٦ ، بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٤١ ، ص ١٧٤٥ .

(٨٧) محافظ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١١ ، ملف ١٨٤-٢٨/١٤ وثيقة بدون رقم في ١٩٤٠/١/٢٦

(٨٨) المصدر نفسه ، وثيقة ٧١ في ١٩٤٠/٥/١٤ .

(٨٩) محافظ مصلحة الشركات ، مصدر سابق ، محفظة رقم ١٤٦ ، ملف ٨٢- ٣/٧، ج ٢، ٤٨٥ .

(٩٠) محافظ مصلحة الشركات ، مصدر سابق ، ملف ١٨٢ - ٣ / ٦١٠ ج١ ، وثيقة ١٧٧ .

(٩١) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الأول ، محضر الجلسة ٥٠ ، تاريخ ٢٥ ابريل ، ١٩٣٩،ص١٧١١.

(٩٢) محمد محمود الديب ، العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين ، مجلة مصر الحديثة ، العدد الخامس ، يناير ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٩٣) محمد محمود الديب ، العوامل المؤثرة ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣، ٢٤٤ .

(٩٤) مجلة الغرفة التجارية المصرية ، العدد الأول ، يناير ١٩١٨ .ص ٢٢١ .

(٩٥) تقرير المالية والإدارة فى مصر والسودان ، مصدر سابق . ص ٢٤،٢٥ .

(٩٦) مجلة الغرفة التجارية المصرية ، العدد الأول ، يناير ١٩١٨ ، ص ٢٢٢ .

(٩٧) مصاص القصب هى الخلايا النباتية المتخلفة من قصب السكر بعد استخلاص السكر منها وتعتبر من أهم مصادر صناعة الورق ، مجلة التجارة والصناعة المجلد الأول ١٩٢٦ ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٩٨) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الاول ، الجلسة ٥٢، ١٩٢٦ ، ص ٨٥ .

(٩٩) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٤٤، ص ١٨٨

(١٠٠) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الأول ، الهيئة النيابية التاسعة المجلد الثانى ، مضبطة الجلسة ٢٤، ٣٤ ، لعام ١٩٤٥، ص ١٠٢٩.

(١٠١) مضابط مجلس الشيوخ ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى الـ ١٩ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٥ ، من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ – ١٩ أغسطس ١٩٤٤ ، ص ٩٩٤ .

(١٠٢) مضابط مجلس النواب ،دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الثالث الجلسة٦٧ بتاريخ ٢٣ يوليه ١٩٤١، ص ١٧٩٣ – ١٧٩٥ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٠٣ ، ١٨٠٥ .

(١٠٤) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(١٠٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ١٥ ، الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٤١ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(١٠٦) رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥١ ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٨٣ .

(١٠٧) ألفت محمود فؤاد ، العمال والحركة العمالية فى مصر ١٩٤٢ – ١٩٦١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٣٩ ، ٤٠ و انظر عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧– ١٩٥٢ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثاني و العشرون ، القاهرة ١٩٧٥.

(١٠٨) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، الجلسة ١٦ ، الأثنين ١٠ أغسطس ١٩٣٦ ، ص ٥٥٩ .

(١٠٩) مجلة الغرفة التجارية ، السنة الثالثة ، العدد ٢٢٨ أغسطس ١٩١٨ ص ٣٠٨ – ٣١١ .

(١١٠) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، سبتمبر ١٩٣٦ ، ص ٣٦٣ .

(١١١) المصدر نفسه ، الجلسة ١٥ ، الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٤١، ص ٢٩٤ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ .

(١١٣) المصدر نفسه .

(١١٤) المصدر نفسه ، المجلد الأول ، الجلسة الخامسة ، ١٣ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ١١٠، ١١١ .

(١١٥) المصدر نفسه ، المجلد الثالث ، الجلسة الـ ٦٧ ، ٢٣ يوليه ١٩٤١ ، ص ١٨٠١ – ١٨٠٣ .

(١١٦) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى الثامن عشر ، تاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ – ١٥ يوليه ١٩٤٣ ، الجلسة الـ ١٣ ، ص ٢٥٩ ، ٢٦٠.

(١١٧) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثالث من المضبطة ٤٦-٦٠ الجلسة ٥٦ ، أول أغسطس ١٩٤٤ ، ص ٢٣٨١ .

(١١٨) أحمد محمود حسن رشوان ، الحياة الاجتماعية فى مصر ١٩٣٩ – ١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧.

(١١٩) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثانى ، مج ١ ، الجلسة ١٧ الثلاثاء ١٦/ مايو ١٩٤٢ ، ٧٢٩ .

(١٢٠) الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٤ ، السنة ١١٣،بتاريخ ٣ يونية ، ١٩٤٢،ص١.

(١٢١) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، الجلسة ١٦ ، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٣ ، ص ٧٣٠ .

(١٢٢) أحمد محمود حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(١٢٣) مضابط مجلس النواب ، مصدر سابق ، جلسة ١٣ ، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٠ ، ص ٨-١٣ .

(١٢٤) الوقائع المصرية ، السنة ١١٦ ، العدد ١٠٩ ، ٦ اكتوبر ١٩٤٢ ص ٢-٧ وانظر الوقائع المصرية ، العدد ١٩٥ ، ٢ يناير ١٩٤٥ ص ٥.

(١٢٥) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(١٢٦) مجلة مصر الصناعية العدد الخامس ، السنة الخامسة ، ١٩٣٠، ص ١٥٠ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، العدد العاشر ، السنة الـ ١٤ ، تاريخ ١٩٣٨ ، ص ٦،٧.

(١٢٨) مجلة الصناعة ، العدد الأول ، أول نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ٦٨ .

(١٢٩) مجلة التجارة ، السنة الرابعة ، العدد ٣٢٦ ، بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٢٢ ،ص٢

(١٣٠) محافظ مجلس الوزراء ، كود أرشيفي رقم ٠٤١١٢٩ / ٠٨١رقم ٥/١٠ وملف رقم ٣ قرار من وزير الداخلية فى ١٨ سبتمبر ١٩١٧ .

(١٣١) مجلة التجارة ، مصدر سابق ، ص ٢.

(١٣٢) الجريدة التجارية المصرية ، السنة الثانية ، العدد ٥٤٢ ، ١٤ ابريل ١٩٢٣ .

(١٣٣) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(١٣٤) محمد ابراهيم حسن ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(١٣٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ١٥ ، الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٤١ ، ص ٢٩٧ .

(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء ، كود أرشيفى رقم ٠٠٣١٢٨١- ٠٠٨١ ، محفظة رقم ١٧٤٠ ، ملف ٥/١٠ نظارة الداخلية ، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٩ .

(١٣٧) الوقائع المصرية ، العدد ٩٤ ، ٦ ديسمبر ١٩٣٩ .

(١٣٨) محمد محمود الديب ، العوامل المؤثرة على التطور الصناعى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٥ .

(١٣٩) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

(١٤٠) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ١٥ ، الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٤١ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(١٤١) محمد محمود الديب ، العوامل المؤثرة على التطور الصناعى ، ص ٢٣٧ .

(١٤٢) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٣ ، ١٥ يوليه ١٩٤٣، ص ٢٥٩ .

(١٤٣) مضابط مجلس النواب ، المجلد الثالث ، الجلسة ٦٧ ، ٢٣ يوليو ١٩٤١ . ص ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ .

(١٤٤) المصدر نفسه .

(١٤٥) المصدر نفسه ، الجلسة ١٥ ، تاريخ ١٨ فبراير ١٩٤١ ، ص ٢٥٩ .

(١٤٦) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ١٦ ، نوفمبر ١٩٤٦/٤٥،ص ٧٥٢ .

(١٤٧) محافظ وزارة الخارجية ، كود ارشيفى رقم ٣٤٨٧٦ – ٧٨٠٠ ، محفظة رقم ٣٠ /٤٥ /٤ وثيقة عن المجلس الدولى للسكر ، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٣.

(١٤٨) المصدر نفسه .

(١٤٩) المصدر نفسه .

(١٥٠) محمد محمود الديب ، العوامل المؤثرة ، مرجع سابق ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(١٥١) المرجع نفسه .

(١٥٢) القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٣٠ ، مرسوم بقانون رقم ٤٢ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٣٠ ، ص ١٥٠ .

(١٥٣) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

(١٥٤) نوال قاسم ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

(١٥٥) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

(١٥٦) ابتسام محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(١٥٧) سمير توفيق اسحق ، دراسة تخطيطية لتجارة السكر فى ج.ع.م أكتوبر ١٩٦٢ ، ص ٢٥٠ .

(١٥٨) نولون ، ناولون ، لفظ يونانى Navlon معناه أجرة الشحن أى ما يتقاضاه صاحب السفينة أجراً ، وقد عرفت قديماً بكلمة النولون وقيل هى كلمة عربية فصيحة . لأن النول مصدر فعال نال . فالنول بمعنى الاعطاء والكلمة المتصلة نول . هى اجرة نقل البضائع فى السكة الحديد والبحر . زين العابدين شمس الدين نجم ، مصدر سابق ، ص ٥٣١ .

(١٥٩) ابتسام محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ، ٦٨.

(١٦٠) فرغلى على تسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠، ٢٧١ .

(١٦١) الجعل: هو المال الذى يتناوله من يرتزق من عمل مستديم ، أو هو ما يجعل للعامل من عمله ، أو ما يجعل من أجر نظير عمل ما ، زين العابدين شمس الدين نجم ، مصدر سابق ، ص ١٨٣ .

(١٦٢) الرسم القيمى : هو الضريبة التى تفرض على السلع بما يتناسب مع قيمتها ، وهى عبارة عن نسبة مئوية من قيمة كل سلعة . وتستخدم على نطاق واسع فى حالة التعريفة الجمركية على الواردات ، هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(١٦٣) مجلة مصر الصناعية ، العدد السادس ، السنة الـ ٢٦ ، يونيه ١٩٥٠ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(١٦٤) ابتسام محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٦٥) المجلة الزراعية ، مخلفات القصب ونواتجه الثانوية ، أغسطس ١٩٦١.

(١٦٦) المصدر نفسه .

(١٦٧) المصدر نفسه .

(١٦٨) مجلة التجارة والصناعة ، العدد التاسع ١٩٣٣ ، ص ١٥١٨ .

(١٦٩) المصدر نفسه ، ص ١٥١٩ .

(١٧٠) المجلة الزراعية ، مخلفات القصب ، يونيه ١٩٦١ .

(١٧١) فرغلى على تسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠،٢٧١ .

(١٧٢) هند عبد اللطيف ، مرجع سابق ،ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(١٧٣) المرجع نفسه ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

(١٧٤) محمد محمود الديب ، جغرافية الصناعة ، مرجع سابق ص ٧٥٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

الوثائق غير المنشورة

أ-محافظ مجلس الوزراء :

- محفظة ١٥٢ ، ملف رقم ٤

- محفظة ١٧٤٠ ، ملف ٥/١٠

ب- محافظ مصلحة الشركات :

- ٩٧ ، ملف ٦/٤/١٨٤ جـ١

- ١١١ ، ملف ١٨٤-٢٨/٤ ، جـ٢

- ١٤٤ ، ملف ١٨٢-١٨/١٣ ، جـ١

- ١٤٦ ، ملف ١٨٢-٧/٣ ، جـ٢

- ١٥٤ ، ملف ١٨٢-٨١/٣ ، جـ١

- ١٥٤ ، ملف ١٧٧-٦/٣ ، جـ١

جـ- محافظ عابدين :

- محفظة رقم ٢٧ ، وثيقة ٢/٥/٩٥

د- محافظ وزارة الخارجية :

- محفظة رقم ٤/٤٥/٣٠ .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

أ- مضابط مجلس النواب للسنوات الآتية :

١٩٢٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ .

ب- مضابط مجلس الشيوخ للسنوات الآتية :

١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ .

جـ- تقرير وزارة الزراعة , عن زراعة قصب السكر.

د- تقرير المالية و الإدارة في مصر و السودان ، من عام ١٩٠٥- ١٩٠٨ .

هـ- القوانين و المراسيم و الأوامر الملكية لعام ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

١- أحمد محمود حسن رشوان ، الحياة الاجتماعية في مصر ١٩٣٩- ١٩٥٢ ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ٢٠٠٣ .

٢- ألفت محمود فؤاد ، العمال و الحركة العمالية في مصر ١٩٤٢- ١٩٦١ ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٥.

٣- فرغلي علي تسن هريدي ، الرأسمالية الأجنبية في مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة اسيوط ١٩٩١.

٤- محمود محمد جاد ، التركيب الطبقي للمدينة المصرية في الفترة من ١٩٥٢-١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٩٢.

٥- نوال محمد قاسم ، تطور الصناعة خلال الفترة من ١٨٠٠-١٩٥١ ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة ١٩٨٦ .

٦- هند عبداللطيف ، الصناعة المصرية في مصر في النصف الاول من القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ٢٠٠٨.

رابعاً : المراجع العربية :

١- ابتسام محمد عبدالمنعم ، اقتصاديات إنتاج قصب السكر ، القاهرة ١٩٦٧.

٢- جمال سعيد ، التطور الاقتصادي في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤.

٣- حامد محمود البلقيني ، زراعة المحاصيل الزراعية ، القاهرة ١٩٤٩

٤- حسن الطوبجي ، قصب السكر في مصر ، مؤتمر قصب السكر بأسوان مارس ١٩٦٤.

٥- رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥١ ، القاهرة ١٩٧٦.

٦- زين العابدين شمس الدين نجم ، معجم الألفاظ و المصطلحات التاريخية ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٦.

٧- سمير توفيق اسحق ، دراسة تخطيطية لتجارة السكر في مصر ، القاهرة ١٩٦٢.

٨- عبدالعزيز عجيمة ، دراسات في التطور الاقتصادي ، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.

٩- عبدالعظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢ ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثاني و العشرون ، القاهرة ١٩٧٥.

١٠- علي أحمد هارون ، جغرافية الزراعة ، القاهرة ٢٠٠١.

١١- ـــــــــ ، جغرافية الصناعة ، القاهرة ٢٠٠٢.

١٢- محمد سيد نصير و آخرون ، أصول الجغرافيا ، جـ١ القاهرة ١٩٦٥.

١٣- محمد محمود الديب ، الصناعات الغذائية في مصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٢.

١٤- نبيل عبدالحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب و أثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢-١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.

خامساً : الدوريات :

١- مجلة التجارة ، العدد ٣٢٦ ، ابريل ١٩٢٢.

٢- مجلة التجارة و الصناعة ، العدد الخامس ، ١٩٣٣.

٣- المجلة التجارية المصرية ، العدد ٥٤٢ ، ابريل ١٩٢٣.

٤- المجلة الزراعية ، اغسطس ١٩٦١.

٥- مجلة الصناعة ، العدد الأول ، نوفمبر ١٩٣٩.

٦- مجلة الصناعات الزراعية ، المجلد الثاني ، مايو ١٩٣٣.

٧- مجلة الطليعة ، العدد التاسع ، السنة السابعة ، سبتمبر ١٩٦٧.

٨- الغرفة التجارية المصرية ، العدد الأول.

٩- مجلة الفلاح المصري ، العدد الثالث.

١٠-مجلة مصر الحديثة ، العدد الخامس ، يناير ٢٠٠٦.

١١- مجلة مصر الصناعية ، العدد الخامس ، ١٩٣٠.

١٢- الوقائع المصرية ، أعداد : ١٠٩، ١٥٤، ١٩٥, ٢٠٤.